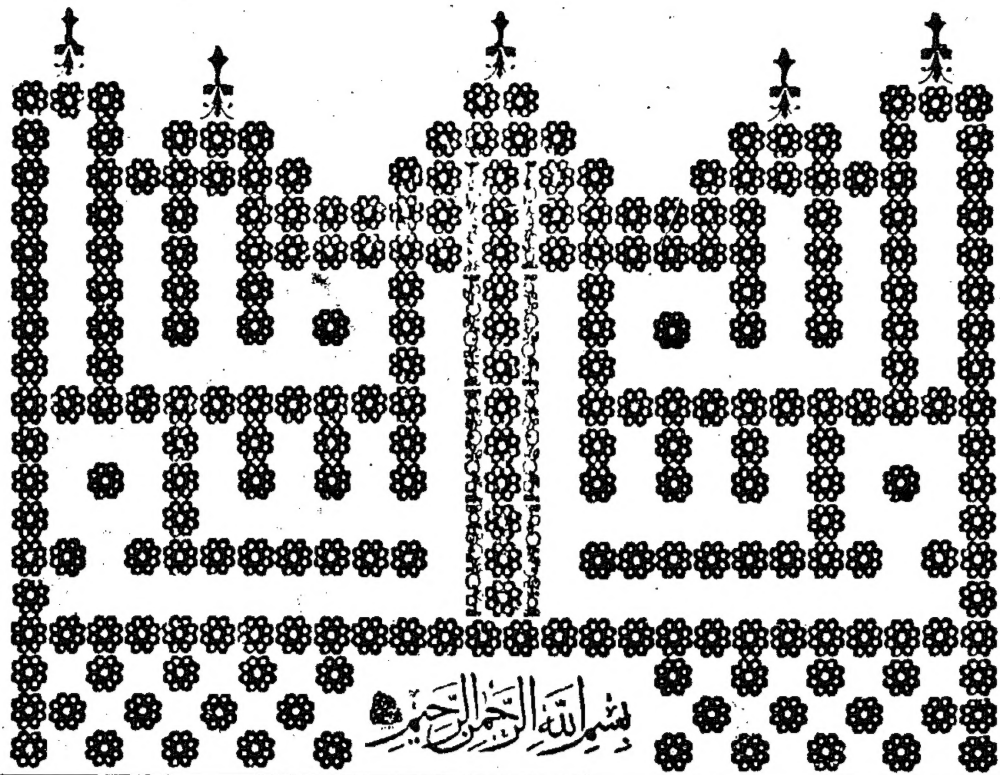


مجموعة خمس رسائل

تأليف
السيد أحمد زيني دحلان
مفتي السادة الشافعية ببلد الله
الحرام رحمه الله وجعل
الجنة مثواه





بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لوهاب العطية
والصلاة على خير البرية
وعلى آله وذوي النفوس
الزكية (أما بعد) فإن
معاني الاستعارات وما
يتعلق بها قد ذكرت
في الكتب مفصلة
عسيرة الضبط فأردت
ذكرها مجملة مضبوطة
على وجه نطق به كتب
المقدمين ودل عليه
زبر التأخرين
فنظمت فرائد عوائد
لتحقيق معاني
الاستعارات وأقسامها
وقرائنها في ثلاثة عقود
(العقد الأول) في أنواع
المجاز وفيه ست فرائد
الفريدة الأولى المجاز
للفرد أعنى الكلمة
للمستعملة في غير
ما وضعت له لملاقة مع
قرينة مانعة عن ارادته
إن كانت علاقته غير
المشابهة فمجاز مرسل
والافاستعارة مصرحة
(الفريدة الثانية) إن
كان المستعار اسم جنس
أي اسما غير مشتق
فلاستعارة أصلية والا
فتبعية لجر يانها في اللفظ
الذكر بعد جريانها
في المصدر إن كان
للمستعار مشتقا وفي

الحمد لله الذي خص العلماء بالبيان والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه وذوي العلم
والعرفان (وبعد) فهذه رسالة على صورة الحاشية مختصرة من حواشي متن السمرقندية لحل معانيه
للمبتدئ لشيخنا ومولانا السيدنا محمد حلال حفظه الله آمين (قوله فمجاز مرسل) مثال المجاز المرسل
الذي علاقته غير المشابهة قوله تعالى فك رقبة فإن المراد من الرقبة الذات فهو من ذكر الجزء وإرادة
الكل وعكسه قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم فإن المراد من الأصابع الأنامل لأنها التي تجعل في
الأذان فهو مجاز مرسل من ذكر الكل وإرادة الجزء وهي الأنامل ومن أمثلة المجاز المرسل قوله تعالى
وأتوا البناء أموالهم فإن البالغ يسمى يتبا باعتبار ما كان فاطلاق الينيم على البالغ مجاز مرسل علاقته
اعتبار ما كان وكذلك قوله تعالى أنى أرانى أعصر خمرافذ كراخرو أراد العصور لانه يؤول الى كونه خمر
فهو مجاز مرسل علاقته اعتبار ما يؤول اليه وكذلك قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد
المراد من الزينة الثياب التي هي محل الزينة فذكر الزينة وأراد الثياب التي هي محلها مجاز مرسل من
ذكر الحال وإرادة المحل وعكسه قوله تعالى عند كل مسجد فإن المراد من المسجد الصلاة فهو مجاز مرسل
من ذكر المحل وإرادة الحال فهذه الأمثلة كلها للمجاز المرسل وليقس عليها غيرها وأما أمثلة الاستعارة
المصرحة فنحقوقك رأيت أسدا في الحمام وتقريرها أن تقول شبه الرجل الشجاع بمعنى الأسد بجامع
الشجاعة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الأسد للمشبه وهو الرجل الشجاع وقولنا في الحمام
قرينة ويقاس على ذلك رأيت بحرا في الحمام يعطى فتقول شبه الرجل الكريم بالبحر بجامع الاتقاع
في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو البحر للمشبه وهو الرجل الكريم وكذلك قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم وتقريرها أن تقول شبه الدين الحق بالصراط المستقيم أي الطريق الواضح بجامع
أن كل من سلك فيه أوصله الى المطلوب وهو النجاة واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الصراط المستقيم
للمشبه وهو الدين الحق فهذه الأمثلة كلها استعارة نصريحية لأنها لفظ مستعمل في غير ما وضعت له لملاقة
المشابهة وسميت نصريحية لانه صرح فيها بالمشبه به وأصلية لأنها جرت في اسم جامد غير مشتق ومثال
الاستعارة التبعية نطقت الحال بكذا وتقريرها أن تقول شبهت الدلالة بالنطق بجامع ايضاح المراد في كل

متعلق معنى الحرف ان كان حرفا والمراد يتعلق معنى الحرف ما يجبر به عنه من المعاني المطلقة كالاتداء ونحوه وأنكر التبعية السكاكي
وردها الى المكنية كما استعرفه (الفريدة الثالثة) ذهب السكاكي

٣٠

أو عقلا فالاستعارة
تحقيقية والافتخيلية
وسنكشف لك حقيقتها
(الفريدة الرابعة)
الاستعارة ان لم
تقرن بما يلائم
شيئا من المستعار منه
والمستعار له فمطلقة نحو
رأيت أسدا وان قرنت
بما يلائم المستعار منه
فمشرحة نحو رأيت
أسدا له لبد أظفاره
لم تقم وان قرنت بما
يلام المستعار له فمجردة
نحو رأيت أسدا شاكي
السلح والترشيح أبلغ
لاشتماله على تحقيق
البالغة في التشبيه
والاطلاق أبلغ من
التجريد واعتبار
الترشيح والتجريد
انما يكون بعد تمام
الاستعارة فلا تعد قرينة
المشرحة تجريدا نحو
رأيت أسدا يرمى ولا
قرينة المكنية ترشيحا
(الفريدة الخامسة)
الترشيح يجوز أن
يكون باقيا على حقيقته
تابعا للاستعارة ولا
يقصده الا تقويته
ويجوز أن يكون

واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطق بمعنى دل والحال قرينة على أن المراد من النطق الدلالة لان الحال
لا نطق مثال آخر الحال ناطقة بكذا وتقريرها أن تقول شبهت الدلالة بالنطق بجامع ايضاح المراد في كل
واستعير النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بمعنى دالة والحال قرينة كما مر فهذه وما قبلها استعارة تبعية لان
اجراءها أولا وقع في المصدر ثم في المشتق تبعا للمصدر ومثال الاستعارة في الحرف قوله تعالى لا صلبنكم
في جنود النخل وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط بين مستعمل ومستعمل عليه بمطلق ارتباط بين
طرف ومظروف فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فاستعيرت في الموضوع لظرفية جزئية خاصة
لاستعلاء جزئي خاص على طريق الاستعارة التصريحية التبعية وسميت تصريحية لانه صرح فيها بجزء
من التشبيه وهو في ولم يصرح فيها بجزء من التشبيه وهو على وسميت تبعية لانها جرت أولا بين مطلق
استعلاء ومطلق ظرفية ثم بين استعلاء خاص وظرفية خاصة وهذا هو المراد بقولهم لجرياتها في الحرف بعد
جريانها في متعلق معناه (قوله وأنكر التبعية السكاكي الخ) فيقول في نطق الحال شبهت الحال بالإنسان
وحذف التشبيه وهو الإنسان ورمز له بشيء من لوازمه وهو النطق والجمهور يقولون شبهت الدلالة بالنطق
واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطق بمعنى دلت والحال قرينة فعلى كلامه يكون التركيب الاستعارة
فيه مكنية وعلى كلامهم تصريحية تبعية وسيأتي زعمهم في كلام المصنف (قوله حسا) مثاله رأيت أسدا
في الحمام فان المستعار له وهو الرجل الشجاع متحقق حسا بمعنى أنه يدرك بأحدى الحواس فالاستعارة تحقيقية
ومثال التحقق عقلا قوله تعالى اهنا الصراط المستقيم فانه شبه الدين الحق بالصراط المستقيم أى الطريق
الواضح ولا شك أن الدين الحق وهو المستعار له متحقق عقلا فالاستعارة تحقيقية أيضا ومثال الاستعارة
التخييلية على مذهب السكاكي أنثبت النية أظفارها يز يد مثلا فانه في هذا التركيب شبهت النية بالسبع
بجامع الاغتيال في كل وحذف التشبيه وهو السبع على طريق الاستعارة بالكناية والاظفار تخيل دال
على السبع المقدر فهي قرينة الاستعارة ثم بعد ذلك يقال لما شبهت النية بالسبع أخذ الوهم بتخيل أن
لنية أظفارا كأظفار السبع فشبهت الاظفار للتخيلة التوهمة بأظفار السبع المحسوسة واستعير اللفظ الدال
على التشبيه على طريق الاستعارة التصريحية التخييلية وانما سماها تخيلية لان المستعار له وهو
الاظفار الموهومة أمر متخيل لا وجود له (قوله رأيت أسدا) فانه شبه الرجل الشجاع بالأسد واستعير
الأسد للرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة حالية وهذه الاستعارة مطلقة
لانها لم تقرن بشيء يناسب التشبيه ولا التشبيه (قوله فمشرحة) الترشيح بمعنى التقوية ولا شك أن
الاستعارة اذا ذكر فيها شيء يناسب التشبيه تكون أقوى (قوله له لبد) اللبد الشعر المتلبد على رقبة الأسد
ولا شك أن الرجل الشجاع اذا أطلق عليه الأسد مع قولنا له لبد يكون أبلغ في قوة شجاعته (قوله أظفاره
لم تقم) كذلك هذا ترشيح ثان لانه كناية عن العوة حتى أنه لا يطبق أحداً يدنو منه حتى تقم أظفاره وهذا
من خواص الأسد (قوله شاكي السلح) أى حاد السلح أو تامه ولا شك أن هذا من خواص الإنسان
الشجاع لا الأسد الحقيقي فصح جعله تجريدا (قوله ولا قرينة المكنية ترشيحا) مثاله أنثبت النية
أظفارها يز يد مثلا فتقول شبهت النية بالسبع وحذف التشبيه وهو السبع ورمز له بشيء من لوازمه
وهو الاظفار فالاظفار هي القرينة الدالة على السبع المحذوف فلا يصح أن تجعلها ترشيحا لان الترشيح
لا يكون الا بعد تمام الاستعارة والاستعارة انما تتم بالقرينة نعم أنثبت يصح أن تجعل ترشيحا (قوله
حيث استعير الخ) تقرر هذه الاستعارة أن تقول شبه العهد الذي هو التكليف الشرعية التي عهدا

مستعار من ملائم المستعار منه ملائم المستعار له ويحتمل الوجهين قوله تعالى واعتصموا بحبل الله حيث استعير الحبل للعهد وذكر
الاعتصام ترشيحا ما باقيا على معناه أو مستعارا للوثوق بالعهد (الفريدة السادسة) المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة مع قرينة كالمفردان كانت علاقته غير المشابهة

الله الينا بالحبل بجامع أن كل من تمسك به ظفر بمطو به وكان سببا لنجاته واستعير الحبل للعهد على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة إضافة الحبل الى الله والاعتصام ترشيح اما باقيا على معناه لم يقصده الاتقوية الاستعارة أو مستعار اللوثوق بالعهد وبيان ذلك أن الاعتصام معناه الأصلي التمسك المحسوس بشئ ومحسوس كالحبل ولا شك أن هذا من ملائمت المستعار منه وهو الحبل فلهذا صح جعله ترشيحا حاولك أن تستعير اللوثوق بالعهد بأن تقول شبه اللوثوق بالعهد الذي هو تمسك معنوي بالاعتصام الذي هو تمسك محسوس بنحو الحبل واستعير للوثوق واشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فلم يبق الترشيح على معناه الأصلي (قوله فلا يسمى استعارة والاسمى استعارة تمثيلية) والحاصل أن العلاقة بين الكلام المركب الموضوع لمعنى والمعنى الآخر الذي استعمل فيه ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فلا يسمى استعارة بمعنى أنه ليس له اسم عندهم بخصه وقال بعضهم انه يسمى مجازا مرسل مركبا وأما ان كانت العلاقة المشابهة فإنه يسمى استعارة تمثيلية ويصح أن يمثل للأمرين بقولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى حيث تستعمل هذا التركيب لمن تردد فان لاحظت ان العلاقة المشابهة كان استعارة تمثيلية وان لاحظت غيرها كان مجازا مرسلو بيان ذلك أن قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى معناه الحقيقي تقدم رجلك تارة وتؤخرها أخرى وهذا المعنى ليس مرادا وانما المراد التردد فان لاحظت أنه يلزم من تقديم الرجل وتأخيرها التردد وأنت ذكرت هذا الكلام وأردت لازمه وهو التردد فإنه يكون مجازا مركبا من ذكر الملزوم وارادة اللازم ولا يسمى استعارة وان لاحظت أن العلاقة المشابهة كان ذلك الكلام استعارة تمثيلية وتقريرها أن تقول شبه حال الشخص المتردد فى الأمر الذى يقدم عليه تارة ويرجع عنه تارة أخرى تقدما وتأخرا معنويين بحال رجل قام ووقف يتردد فى الذهاب فصار يقدم رجلاه تارة وتؤخرها تارة أخرى والجامع بينهما مطلق التردد فى كل واستعير التركيب الدال على المشبه وهو انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى بدلا عن التركيب الدال على المشبه وهو انى أراك تتردد فى الأمر نزم عليه تارة وترجع عنه أخرى على طريق الاستعارة التمثيلية وقوله الاحجام معناه التأخر (قوله اتفقت كلمة القوم) حاصله أنهم اتفقوا على أنه اذا شبه أمر بأخر وكرر المشبه وحذف المشبه ورمز له بشئ من لوازمه ولم يذكر من أركان التشبيه شئ سوى ذلك أن ذلك التركيب فيه استعارة بالكناية وذلك كقوله أنشبت النية أظفارها بفلان واختلفوا فى الذى يسمى استعارة بالكناية من هذا التركيب فذهب السلف الى أن الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه المحذوف الذى هو السبع الرموز اليه بالاظفار والظفار قرينة وتسمى استعارة تخيلية وسيأتى تحقيقها ان شاء الله تعالى فى العقد الذى بعد هذا وقال السكاكى ان الذى يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه وهو النية مثلا بادعاء أنها عين المشبه وقال الخطيب الذى يسمى استعارة بالكناية التشبيه المضمر فى النفس فذكر المصنف لكل مذهب فريدة ثم ذيلها بفريدة رابعة لبيان ذكر المشبه بلفظ مجازى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله الفريدة الأولى ذهب السلف الخ) وتقرير الاستعارة على مذهبهم أن تقول فى أنشبت النية أظفارها بفلان مثلا شبهت النية وهى الموت بالسبع بجامع أن كلا يكون به الاغتيال أى الهلاك وحذف المشبه وهو السبع ورمز له أى أشير اليه بذكر شئ من لوازمه وهو الاظفار فالأظفار قرينة دالة على السبع المحذوف وتسمى استعارة تخيلية فصدق على السبع المشبه المحذوف أنه لفظ مستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة غاية الأمر أن الاستعمال بالقوة لا بالفعل لان السبع لم يذكر بالفعل لكن لما دلت الاظفار عليه نزل ذلك منزلة استعماله ولهذا قال المصنف وحينئذ وجه تسميتها استعارة بالكناية ظاهر وأما وجه تسميتها بالكناية أو استعارة مكنية أن الكناية فى اللغة

غلا يسمى استعارة والاسمى استعارة تمثيلية بنحو انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى تتردد فى الاقدام والاحجام لا تدري أيهما أخرى (العقد الثانى) فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية اتفقت كلمة القوم على أنه اذا شبه أمر بأخر من غير تصريح بشئ من أركان التشبيه سوى المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطربت أقوالهم ولتعرض لها فى ثلاث فرائد مذيلة بفريدة أخرى لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه فى الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا (الفريدة الأولى) ذهب السلف الى ان المستعار بالكناية لفظ للمشبه به المستعار للمشبه فى النفس الرموز اليه بذكر لازمه

من غير تقدير في نظم
الكلام وذكر اللازم
قرينة على قصده من
عرض الكلام وحيث
وجه تسميته استعارة
بالكناية ومكنية ظاهر
واليه ذهب صاحب
الكشاف وهو المختار
(الفريدة الثانية) يشعر
ظاهر كلام السكاكي
بأنها لفظ المشبه
المستعمل في المشبه به
بإدعائه عينه واختار
رد التبعية إليها بجعل
قرينتها استعارة بالكناية
وجعلها قرينتها على
عكس ما ذكره القوم في
مثل نطقت الحال بكذا
من أن نطقت استعارة
لدلت والحال قرينة لها
ويرد عليه أن لفظ المشبه
لم يستعمل إلا في معناه
الحقيقي فلا يكون
استعارة وهو قد صرح
بأن نطقت مستعار
للامر الوهمي فيكون
استعارة والاستعارة في
الفعل لا تكون الاتبعية
فيلزمه القول بالتبعية
(الفريدة الثالثة)
ذهب الخطيب إلى أنها
التشبيه الضمر في
النفس وحيث فلا وجه
لتسميتها استعارة

الحفاء ولا شك أن المشبه به لما لم يذكر كان خفيا فالكناية والمكنية في كلامهم بمعنى اللغوي وجعلوا
ذلك في مقابلة المصراحة والتصريحية لأن تلك تصرح فيها بالمشبه به ويحذف المشبه والمكنية بعكسها
(قوله من غير تقدير الخ) معناه أن لفظ المشبه به الذي هو غير مذكور هو أيضا غير مقدر في تركيب الكلام
بحيث يكون كالمفوض لأن ذلك لا يصح لأنه يؤدي إلى الجمع بين الطرفين المشبه والمشب به وذلك غير
جائز في الاستعارة لأنه يجب فيها الاقتصار على أحد الطرفين أما المشبه به فقط كما في المصراحة أو المشبه فقط كما
في المكنية فلهذا قال من غير تقدير الخ (قوله وإنما يفهم من عرض الكلام) أي من جانبه وطرفه بطريق
الإشارة والإيماء وعرض بضم العين وسكون الراء بمعنى جانب (قوله الفريدة الثانية) يشعر بظاهر كلام
السكاكي الخ) حاصله أن كلام السكاكي يشعر أي يدل من غير تصريح بأن الذي يسمى استعارة بالكناية
لفظ المشبه وهو النية مثلا بإدعاء أن لفظ المشبه عين المشبه به وتقرر هذا على مذهبه أن تقول شبيهت النية
بالسبع بجامع الاغتيال في كل وحذف المشبه به وهو السبع ورمز له بشئ من لوازمه وهي الاظفار وبولغ في
النية حتى كأنها هي السبع فلهذا أثبتنا لها الاظفار فالنية التي تسمى استعارة بالكناية لا السبع المحذوف
لأنها سبع ادعاء ثم تقول على مذهبه لما شبيهت النية بالسبع أخذ الوهم يتخيل أن لها أظفارا كأظفار السبع
فشبهت الاظفار التوهم بأظفار السبع واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الاظفار التي للسبع للمشبه وهي
الاظفار التخيلية فتكون النية عنده استعارة مكنية والاظفار استعارة نصريحية تخيلية فهذا حاصل
مذهبه في ذلك (قوله واختار رد التبعية إليها الخ) حاصله أنه يقول إن كل تركيب جعل القوم فيه استعارة
تبعية الأولى أن يجري فيه استعارة مكنية تقريبا للأقسام ففي نحو نطقت الحال يقول الجمهور شبيهت الدلالة
بالنطق بجامع الايضاح والوصول إلى المراد في كل واستعير النطق للايضاح واشتق منه نطق بمعنى دل والحال
قرينة على أن المراد من النطق الدلالة لأن الحال لا تنطق وهو يقول شبيهت الحال بإنسان وحذف المشبه به
وهو الإنسان ورمز له بشئ من لوازمه وهو النطق والنطق استعارة تخيلية فاجعله القوم قرينة للتبعية
بجعله استعارة مكنية كالحال في المثال المذكور وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة للمكنية كنطق في
التال المذكور وهذا هو المراد بقول المصنف بجعل قرينتها استعارة مكنية وجعلها قرينتها فهذا حاصل
مذهب السكاكي في المسئلتين فرد عليه المصنف المسئلة الأولى بقوله ويرد عليه الخ وحاصل الرد أن لفظ المشبه
وهو النية مثلا مستعمل في معناه الحقيقي ولا شئ من الاستعارة بمستعمل في معناه ينتج لاشئ من لفظ
المشبه باستعارة فلهذا قال المصنف فلا يكون استعارة فهو إشارة إلى قياس من الشكل الثاني يبطل به قوله أن
الذي يسمى استعارة بالكناية لفظ المشبه لأن الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له والنية هنا مستعملة
في معناها الموضوع له غاية الأمر ادعينا أنها سبع ادعائي وهذا لا يخرجها عن كونها مستعملة في معناها
الحقيقي وهو الموت وورد عليه المصنف المسئلة الثانية وهي قوله كل تركيب جعل القوم الاستعارة فيه تبعية
تجعل استعارة مكنية تقريبا للأقسام وحاصل رده عليه الزامه بالقول بالتبعية لأنه يجعل قرينة المكنية
استعارة تخيلية فإذا كانت قرينة المكنية فعلا كانت على مذهبه استعارة تخيلية تبعية لأن الاستعارة
في الفعل لا تكون الاتبعية وبيان ذلك أنه يقول في نطقت الحال شبيهت الحال بإنسان وحذف المشبه به
وادعى أن المشبه عينه ثم لما شبهت الحال بإنسان أخذ الوهم يتخيل أن للحال نطقا فشبّه النطق بالتخيل بالنطق
الحقيق واستعير النطق الحق للنطق بالتخيل واشتق منه نطقا متخيلا وهو أثبت للحال فهذه استعارة في
الفعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية فلزمه القول بما تقول المصنف وقد صرح بها الخ إشارة إلى قياس
من الشكل الأول نظمه هكذا نطقت استعارة في الفعل وكل استعارة في الفعل استعارة تبعية ينتج نطقت
استعارة تبعية فلزمه القول بالتبعية (قوله الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الخ) حاصل مذهبه أن الذي يسمى

(الفريضة الرابعة) لاشبهة في أن **٦** الشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما هو في صورة

الاستعارة المصراحة
وانما الكلام في وجوب
ذكره بلفظه الموضوع
له والحق عدم الوجوب
لجواز أن يشبه شيء
بأمرين ويستعمل
لفظاً أحدهما فيه ويثبت
له شيء من لوازم الآخر
فقد اجتمعت المصراحة
والمكنية في قوله تعالى
فأذاقها الله لباس الجوع
والخوف فانه شبه
ما غشى الإنسان عند
الجوع والخوف من
آثر الضرر من حيث
الاشتغال باللباس فاستعير
له اسمه ومن حيث
الكراهية بالطعم المر
البشع فيكون استعارة
مصرحة نظراً إلى الأول
ومكنية نظراً إلى الثاني
وتكون الأذقة تخيلاً
(العقد الثالث) في
تحقيق قرينة الاستعارة
بالكناية وما يذكر
زيادة عليها من ملائمت
المشبه به في نحو قولك
مخالب النية نشبت
بفلان وفيه خمس فرائد
(الفريضة الأولى) ذهب
السلف إلى أن الأمر
الذي أثبت للمشبه من
خواص المشبه به
مستعمل في معناه

استعارة بالكناية في نحو قولك أنشبت المنية أظفارها بفلان التشبيه المضمرة في النفس فرد عليه بأنه لا وجه
لتسميتها استعارة لأن التشبيه معنى من المعاني قائم بنفس الشخص والاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة المشابهة والتشبيه ليس كذلك وبالحجة فالذهب المنصور مذهب الجمهور وهو الذي في الفريضة
الأولى رقمه مسطور (قوله الفريضة الرابعة لاشبهة الخ) حاصله أنه قد علم بما تقدم أن التركيب الذي يذكر
فيه المشبه ويحذف منه المشبه به وبدل عليه يذكر لازمه اتفقوا على أن فيه استعارة بالكناية واختلفوا في
تعيين ما يسمى بالاستعارة من ذلك التركيب كما مر وذكر هنا أن المشبه المذكور في ذلك التركيب لا يجب أن
يكون مذكورا بلفظه الموضوع له بل تارة يذكر بلفظ حقيق موضوع له أصالة وتارة يذكر بلفظ
مجازي فالأول هو ما يذكر بلفظ حقيق نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان فإن معنى المنية وهو الموت شبه
بالسبع ولا شك أن النية موضوعة للموت فقد ذكر المشبه باللفظ الموضوع له والثاني وهو ما يذكر المشبه فيه
بلفظ مجازي نحو الآية التي ذكرها وهي قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ويبان ذلك أنه شبه
ماغشى الإنسان وحصل له عند الجوع والخوف باللباس والشيء الذي يغشى الإنسان عند الجوع والخوف
يفسر بالنحول والاصفرار مثله فهو المشبه باللباس بجامع الاشتغال في كل فان البدن يشتمل على ذلك كله
أي النحول والاصفرار كما يشتمل على اللباس واستعير اللباس للنحول والاصفرار على طريق الاستعارة
التصريحية الأصلية والقرينة إضافة اللباس إلى الجوع والخوف فصار اللباس بمعنى النحول والاصفرار
ثم تقول شبه ما غشى الإنسان مثلاً عند الجوع والخوف وهو النحول والاصفرار السابق الذي عبر عنه
باللباس مجازاً بالطعم المر البشع بجامع الكراهية في كل وحذف المشبه به وهو الطعم المر البشع ورمزه بشيء
من لوازمه وهو الأذقة على طريق التخيل فلم يذكر في التركيب سوى المشبه وهو النحول
والاصفرار الذي عبر عنه باللباس فصدق على ذلك أن المشبه لم يذكر باللفظ الموضوع له وهو النحول
والاصفرار وانما الذي ذكر بلفظ مجازي هو اللباس الذي أريد به النحول والاصفرار وبهذا يتضح لك
قول المصنف فقد اجتمعت المصراحة والمكنية الخ وهو في الآية المذكورة هذه (قوله العقد الثالث الخ)
حاصله أنه حقق في هذا العقد قرينة الاستعارة بالكناية التي تسمى استعارة تخيلية وما يذكر معها ما هو
ملائم للمشبه به السمي ترشيجاً ثم استطرد وذكر أن الترشيع يكون للتشبيه أيضاً وللجواز العقلي وللرسل
والتخيلية (قوله ذهب السلف الخ) حاصل مذهبهم أن قرينة المكنية كالخالب والأظفار مستعملة
في معناها الحقيقي والمجاز في إثباتها للنية مثله فهو مجاز عقلي لأن المجاز العقلي أسناد الشيء لغير من هو له
للاسه بينهما نحو أثبت الربيع البقل إذا ثبت حقيقة هو الله والربيع سبب عادي كذلك قرينة المكنية
حقها أن تثبت للمشبه فاثباتها للمشبه مجاز عقلي وتسميتها استعارة على مذهبهم فيه نسمح لأن الكلمة
ليست مستعملة في غير ما وضعت له لكنها لما أسندت لغير ما حقها أن تسند له أشبهت استعمالها في غير
ما وضعت له فسميت استعارة تخيلية بهذا الاعتبار (قوله ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها) أل
في المكنى بمعنى التي واقعة على الاستعارة بالكناية التي كنى عنها ولم تذكر والضمير في عنه يعود إليها فكان
حقه أن يقول عنها لكنه ذكر باعتبار لفظ أل وقوله عنها الثانية ضميرها يعود إلى التخيلية يعني أنهم
يحكمون بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أي لا توجد استعارة بالكناية إلا مع التخيلية
بخلاف مذهب الزمخشري الآتي فانه يقول قد توجد المكنية بدون التخيلية نحو ينقضون عهد الله
كأسياني (قوله الفريضة الثانية جوز صاحب الكشاف الخ) حاصله أنه جوز أي رجع في قرينة المكنية

الحقيقي وانما المجاز في الإثبات ويسمونه استعارة تخيلية ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه
عنها وإلى ذهب الخطيب (الفريضة الثانية) جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية للملائم المشبه كافي قوله تعالى ينقضون عهد الله

أن تستعار من ملامح المشبه به لملامح المشبه وأن تبقى على حقيقتها كما قال السلف فيقال على مذهبه في قوله تعالى ينقضون عهد الله شبه العهد بالحبل وحذف الحبل ورمزه بالنقض ثم تقول شبه ابطال العهد بالنقض واستعبر النقص للإبطال واشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون فهي استعارة تصرّحية تبعية والجمهور يبقون النقص على حقيقته ويقولون اثباته للعهد مجاز عقلي ويسمى استعارة تخيلية ومعنى النقص الحقيقي فك طاقات الحبل أي قناته (قوله الفريدة الثالثة جوز السكا كي الخ) الجواز بمعنى الوجوب ففيه تسميح وحاصل مذهبه أن قرينة المكنية مستعملة في أمر وهي متخيل فاذا قلت أنشبت النية أظفارها مثلا شبت النية بالسبع فتخيل العقل أن لها أظفارا كالسبع فشبت الأظفار للتخيلة بالأظفار الحسية واستعبر اللفظ الدال على المشبه به للمشبه فهي استعارة تصرّحية تخيلية عنده وهكذا يصنع في كل قرينة للمكنية (قوله تصف) أي تكلف ومشقة وار تكاب لتعاسيف الأمور أي صاعبا التي لم تمس إليها حاجة (قوله الفريدة الرابعة المختار الخ) حاصله أن المصنف اختلر التفصيل وهو أن يقال إذا لم يكن للمشبه تابع يشبهه تابع المشبه به فهو باق على حقيقته كما قال السلف وذلك كمدخالب النية وإن كان للمشبه تابع يشبهه تابع المشبه به كان استعارة تخيلية كما قال الزمخشري وذلك في نحو قوله تعالى ينقضون عهد الله فالرادف في كلامه بمعنى التابع وغير بينهما تفننا في التعبير ثم أنه حقق بهذه الفريدة ما ذكر زيادة على القرينة من ملامح المشبه به وهو الجزء الثاني من ترجمة العقد فأنه جعله للقرينة ولما زاد فبعد أن حقق القرينة ذكر ما زاد على ذلك وخلاصة ذلك أن الشيء الزائد على القرينة من ملامح المشبه به يجعل ترشيحا كأنشبت من قولك أنشبت النية أظفارها فالأظفار قرينة والنشب ترشيح وكذلك قولك نقضت العهد وقطعته فالنقض قرينة والقطع ترشيح ثم أنك إن شئت جعلت ذلك ترشيحا للمكنية وإن شئت جعلته للتخيلية وإن شئت جعلته لها فإذا جعلته للتخيلية فلا أشكال أيضا لأن التخيلية عند السكا كي من قبيل التصريحية وإذا كان كذلك فلا أشكال أيضا في جعل ذلك ترشيحا لها لما تقدم في العقد الأول لأن الترشيح يكون للتصريحية وكذلك الأمر عند الزمخشري في بعض المواضع وعلى مختار المصنف وأما على مذهب السلف فإن التخيلية عندهم مجاز عقلي فلا أشكال أيضا لأن الترشيح يكون للمجاز العقلي كما ذكره في قول الشاعر

أخذنا بأطراف الأحاديث ينننا * وسالت بأعناق الملى الأباطح

فإن هذا مجاز عقلي فيه ترشيح وبيان ذلك أن السيلان مستعار للسير الشديد واشتق منه سالت بمعنى سارت سيرا شديدا وحق السير أن يسند للقوم فأسند للأباطح للابسة بين القوم والأباطح لأن سيرهم فيها وإنما أسندها للأباطح مبالغة في سرعة سيرهم حتى كأن الأباطح تسير معهم فأسند السير إلى الأباطح مجاز عقلي لأسناد الشيء لغير من هو له ثم إن أعناق الأبل من ملامح القوم الذين حق الأسناد أن يكون اليهم فذكرها مع الأباطح ترشيحا للمجاز العقلي وإنما خص الأعناق ولم يذكر الأبل بتمامها لأن سرعة سير الأبل تظهر في أعناقها فظهر بهذا صحة جعل الترشيح للمجاز العقلي في أنشبت النية أظفارها يصح جعل أنشبت ترشيحا لقرينة المكنية فأنها مجاز عقلي عندهم ثم استطرذ ذكر أن الترشيح يكون أيضا للمجاز المرسل وذلك كما في قوله ﷺ لزواجه أسرعكن لحوقا، أطولكن يدا فان اليد المراد منها الانعامات والكرامات فبما بدا من تسمية الشيء باسم سببه لأن إيصال النعم يكون باليد فهي سبب عادي والطول من ملامح اليد الحقيقية فذكره ترشيح للمجاز اللغوي ويدل على أن المراد من اليد الكرم أن السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها كانت أكرم زوجاته وهي أول من توفي بعده من الزوجات رضي الله عنهن

حيث استعبر الحبل
للعهد على سبيل
الاستعارة بالكناية
والنقض لا بطل العهد
﴿ الفريدة الثالثة ﴾
جوز السكا كي كونه
مستعملا في أمر وهي
توهمه التكلم تشبها
بمعناه الحقيقي ويسميه
استعارة تخيلية ولا
يخفى أنه تصف
﴿ الفريدة الرابعة ﴾
المختلر في قرينة المكنية
أنه إذا لم يكن للمشبه
الذ كور تابع يشبه
رادف المشبه به كان
باقيا على معناه الحقيقي
وكان اثباته له استعارة
تخيلية كمدخالب النية
وإن كان له تابع يشبه
ذلك الرادف المذكور
كان مستعارا لذلك
التابع على طريق
التصريح

(الفريدة الخامسة) كما
يسمى مازاد على قرينة
المصرحة من ملائمت
المشبه به ترشيحا كذلك
يعد مازاد على قرينة
المكنية من الملائمت
ترشيحا لها ويجوز جعل
ترشيحا للتخييلية أو
للاستعارة التحقيقية
أما الاستعارة التحقيقية
فظاهرة وكذا التخييلية
على عاذهب اليه
السكاكي لأن التخييلية
مصرحة عنده وأما
التخييلية على مذهب اليه
السلف فلأن الترشيح
يكون للجواز العقلي أيضا
بذكر ما يلائم ماهوله
كما يكون للجواز اللغوي
للمرسل بذكر ما يلائم
الموضوع له وللتشبيه
بذكر ما يلائم المشبه به
وللاستعارة المصرحة
كسابق ووجه الفرق
بين ما يجعل قرينة
للمكنية ويجعل نفسه
تخيلا أو استعارة
تحقيقية أو اثباته
تخيلا وبين ما يجعل
زائدا عليها وترشيحا
قوة الاختصاص بالمشبه
به فأيهما أقوى اختصاصا
وتعلقا به فهو القرينة
وما سواه ترشيح وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

فظهر صدق ما قاله عليه الصلاة والسلام ويكون الترشيح للتشبيه نحو قولك أظفار النية الشبيهة بالاسد
نشبت بفلان فنشبت ترشيح للتشبيه هذا حاصل ما في الفريدة الخامسة (قوله كما يسمى مازاد على قرينة
المصرحة ترشيحا) وذلك نحو رأيت أسدا في الحمام له لبدا أسدا استعارة نصريحية والحمام قرينة واللبد
ترشيح (قوله كذلك يعد مازاد الخ) نحو أنشبت النية أظفارها فالأظفار قرينة والنشبت ترشيح (قوله
ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية) أي على مذهب السكاكي (قوله أو للاستعارة التحقيقية) أي على رأي
الزحشرى ومختار المصنف (قوله يكون للجواز العقلي) بذكر ما يلائم ماهوله مالا لولى واقعة على أمر هو
الترشيح وما الثانية في قوله يلائم ماهوله واقعة على شيء وهو الذي حق الاسناد أن يكون له (قوله هو) أي
ذلك الأمر وهو الترشيح له أي لذلك الشيء الذي حق الاسناد أن يكون له فالمعنى بذكر أمر أي لفظ يلائم معناه
الشيء الذي حق الاسناد أن يكون له (قوله ووجه الفرق) مبتدأ وقوة الاختصاص خبر وحاصله أن الشئتين
الذين يذكران في المكنية من ملائمت المشبه به الأقوى اختصاصا منهما يجعل قرينة والاضعف يذكر
ترشيحا فقولك أنشبت النية أظفارها الأظفار أقوى اختصاصا فهي القرينة والنشبت أضعف فهو ترشيح
اه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تمت بحمد الله حاشية السمرقندية لا واحد الزمان
وفريد العصر والأوان العلامة السيد أحمد بن زيني دحلان

رسالة في الاستعارات

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين * الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له علاقة أي مناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي مع
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الأصلي تسمى مجازا فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة تسمى مجازا مرسلا
وان كانت تلك العلاقة المشابهة تسمى استعارة مثال المجاز المرسل قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم
ذكرت الاصابع وأريد منها الانامل من ذكر الكل وارادة الجزء على سبيل المجاز المرسل مثال آخر قوله
تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والمراد من الزينة الثياب من ذكر الحال وارادة المحل والمراد
من المسجد الصلاة من ذكر المحل وارادة الحال والكل على سبيل المجاز المرسل وهكذا سائر علاقات
المجاز المرسل ومثال الاستعارة قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم أصل معنى الصراط في اللغة الطريق
الواضح فشبّه الدين الحق بالصراط بجامع الوصول وبلوغ النجاة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به
وهو الصراط للمشبه وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية وانما كان اللفظ المذكور
استعارة لان العلاقة فيه المشابهة مثال آخر قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا وشبهه الدين الحق بالحبل
بجامع ان من تمسك بكل نجوا واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الحبل للمشبه وهو الدين الحق على سبيل
الاستعارة التصريحية الأصلية مثال آخر رأيت أسدا في الحمام تريد الرجل الشجاع فتقول شبه الرجل
الشجاع بالاسد بجامع الشجاعة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الاسد للمشبه وهو الرجل
الشجاع والقرينة قولنا في الحمام * ثم اعلم * ان الاستعارة تنقسم الى تصريحية ومكنية والتصريحية
تنقسم الى أصلية وتبعية فالاستعارة التصريحية ما ذكر فيها المشبه وحذف المشبه والمكنية بعكسها
وهو أن يذكر المشبه ويحذف المشبه به والأصلية ما جرت في مصدر أو اسم جامد والتبعية ما جرت في
فعل أو مشتق أو حرف (مثال) الاستعارة التصريحية الأصلية رأيت أسدا في الحمام شبه الرجل الشجاع
بالاسد بجامع الشجاعة في كل واستعير الاسد للرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية
سميت تصريحية لانه صرح فيها بالمشبه به وهو الاسد وحذف المشبه وهو الرجل الشجاع وأصلية لانها

جرت في اسم جامد وهو الأسد (مثال) التصريحية التبعية نطقت الحال بكذا يعني دلت شبهة الدلالة بالنطق بجامع الايضاح في كل واستعير النطق للدلالة واشتق منه نطق بمعنى دل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لأنها جرت في الفعل بعد جريانها في المصدر (مثال) التبعية في المشتق الحال ناطقة بكذا أي دالة شبهة الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بمعنى دالة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لأنها جرت في المشتق بعد جريانها في المصدر (ومثال) التبعية في الحرف قوله تعالى لا صلبنكم في جذوع النخل أي على جذوع النخل شبه الاستعلاء المطلق بالطرفية المطلقة بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فاستعيرت لفظة في الموضوعه لظرفية جزئية خاصة لاستعلاء جزئي خاص على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية لأنه صرح فيها بالمشبه به وتبعية لأنها جرت في الحرف بعد جريانها في متعلقه (مثال) الاستعارة الكنية أنشبت النية لأظفارها بز يد شبهت النية بالسبع بجامع الاغتيال في كل وحذف المشبه به وهو السبع ورمز له بشئ من لوازمه وهو الاظفار على سبيل الاستعارة بالكناية والتخييل سميت استعارة بالكناية لأنه حذف المشبه به وذكر المشبه والاظفار تخييل * والاستعارة ان قرنت بشئ يلائم المشبه به تسمى ترشيحاً نحو رأيت أسداً له لبد وان قرنت بشئ يلائم المشبه تسمى تجريداً نحو رأيت أسداً في الحمام يغتسل في الحمام قرينة وقوله يغتسل تجريد وان خلت عن ملائم المشبه والمشبه به فمطلقة نحو رأيت أسداً والقرينة حالية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿ رسالة متعلقة بجاء زيد ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿ أما بعد ﴾ فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين تذكراً من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد تتعلق بقولك جاء زيد من اعراب وتصريف وغيرهما والله المستول في النفع وجعلها خالصة لوجه الكرم وهذا أوان الشروع في المقصود (جامد زيد) اعراب هذا التركيب جاء فعل ماض مبني على فتح ظاهر لا محل له من الاعراب وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وان شئت قلت ورفع ضمة ظاهرة في آخره فان نطق به موقوفاً تقول مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف * فان قيل ما حقيقة البناء * فالجواب أنه قيل انه لفظي وعرفوه بأنه ما جى به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا اتباعاً ولا نقلاً ولا تخلصاً من سكونين وقيل انه معنوي وعرفوه بأنه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة والقولان يجريان في الاعراب فقيل انه لفظي فيعرف بأنه ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف وقيل انه معنوي فيعرف بأنه تغييراً واخلالاً للكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً (فان قيل) لم يبنى جاء وكل فعل ماض (فالجواب) أن الأصل في الأفعال البناء وما جاء على أصله لا يسأل عنه (فان قيل) لم كان الأصل في الأفعال البناء (فالجواب) أنه إنما كان الأصل فيها البناء لأنها لا تتوارد عليها معان تقتصر الى الاعراب فلم تستحق الاعراب بل البناء كما أن الحروف كذلك بخلاف الأسماء فان الأصل فيها الاعراب لتوارد المعاني المختلفة عليها كالفاعلية والمفعولية والاضافة كما في قولك ما أحسن زيدا فانه ان كان المراد به التعجب يقال

ما أحسن زيداً بفتح نون أحسن ونصب زيداً واعرابه ما تعجبية نكرة مبتدأ مبني على السكون في محل
 رفع ومعناها شيء عظيم يتعجب منه وأحسن فعل ماضٍ وفاعله ضمير يعود على ما والجملة من الفعل والفاعل
 خبر مبتدأ وزيداً مفعول به وإن أريد الاستفهام يقال ما أحسن زيداً بضم النون من أحسن وجر زيداً
 والمعنى أي أجزاء زيداً أحسن واعرابه ما اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وأحسن خبر
 مرفوع بالضم الظاهرة وزيداً مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وإن أريد النفي يقال ما أحسن زيداً
 بفتح النون من أحسن ورفع زيداً والمعنى لم يقع من زيداً أحسان واعرابه مانافية وأحسن فعل ماضٍ
 وزيداً فاعل مرفوع بالضم الظاهرة فهذه المعاني أعني الفاعلية والمفعولية والاضافة تواردت على زيداً
 ولم تتميز الأبالاعراب فلماذا كان الأصل في الأسماء الأعراب بخلاف الأفعال (فان قيل) يرد على قولكم
 الأصل في الأفعال البناء الفعل المضارع فانه معرب (فالجواب) أنه إنما أعرب لأنه أشبه الأسماء في توارده
 المعاني المختلفة عليه فاستحق الأعراب وذلك نحو قولك لاتاً كل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي
 عن الاثنين اجتماعاً وانفراداً والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني وهذه المعاني لا تتميز
 الأبالاعراب فإذا أردت النهي عنهما اجتماعاً وانفراداً تقول لاتاً كل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعل
 الأول والثاني واعرابه لانهية وتأ كل فعل مضارع مجزوم بلا لانهية وعلامة جزمه سكون مقدر
 على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين والفاعل مستتر وجوبا
 تقديره أنت والسمك مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وتشرب الواو حرف عطف وتشرب فعل
 مضارع معطوف على تأ كل والمعطوف على المجزوم مجزوم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من
 ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت واللبن
 مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وإن أريد النهي عن المصاحبة يقال لاتاً كل السمك وتشرب اللبن
 بجزم الفعل الأول ونصب الثاني واعرابه لانهية وتأ كل فعل مضارع مجزوم إلى آخر ما مر وتشرب الواو
 واوالمعية وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضرة وجوبا وبدواوالمعية الواقعة في جواب النهي والفاعل
 مستتر فيه واللبن مفعول وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الكلام
 السابق ومنهم من جعله مفعولاً معه والمعنى أنهاك عن كل السمك وتشرب اللبن أي أن تصحب بالسمك
 اللبن وإن أريد النهي عن الأول وإباحة الثاني يقال لاتاً كل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعل الأول
 ورفع الثاني واعرابه لاتاً كل مثل الذي تقدم وتشرب الواو للاستئناف وتشرب فعل مضارع مرفوع
 لتجرده من الناصب والجازم والفاعل مستتر واللبن مفعول والمعنى أنهاك عن كل السمك ولك شرب
 اللبن فهذه المعاني الثلاثة تواردت على تشرب ولم تتميز الأبالاعراب فلماذا استحق الفعل المضارع الأعراب
 بخلاف الماضي والأمر (فان قيل) انه قد توارد على الماضي معان مختلفة ومع ذلك لم يعربوه وذلك
 نحو قولك ما صام زيداً واعتكف فانه يحتمل أن المعنى على نفي الأمرين عنه أي ما وقع منه صوم ولا
 اعتكاف أو على نفي الأول مصاحباً للثاني أي ما صام حال كونه معتكفاً أو على نفي الأول وثبوت الثاني
 أي ما صام وقد حصل منه الاعتكاف (فالجواب) أن هذا مثال نادر لا عبرة به أو أنا لانسلم أن التمييز هنا
 يتوقف على الأعراب بل يتأتى أن تقول ما صام وما اعتكف وما صام معتكفاً وما صام وقد اعتكف وبعضهم
 أجاب بأن وضع الماضي باعتبار نطق العرب به غير قابل للأعراب فلا يغير عما نطقوا به وهذه حكم تلتبس
 لتوجيه ما نطق به العرب تثبيتاً للقواعد فيكتفي فيها بأدنى مناسبة فلا تقوى على هذا التدقيق (فان
 قيل) يرد على قولكم ان المضارع يستحق الأعراب بناؤه اذا اتصل به نون التوكيد أو نون النسوة فانه
 يبنى مع الأولى على الفتح ومع الثانية على السكون مع أن موجب الأعراب موجود فيه (فالجواب) أنه

انما بنى مع النونين لانهم من خواص الافعال فابعد شبهة الاسماء فرجع الى أصله وهو البناء (فان قيل) لم يبنى مع نون التوكيد على حركة وكانت الحركة فتحة ومع نون النسوة على السكون (فالجواب) انما بنى مع نون التوكيد على حركة مع أن الأصل أن يسكن لانها لما كان مستحق الاعراب بنوه على حركة للاشارة الى أن بناءه طارىء وأن له أصلاً في الاعراب وكانت الحركة فتحة للخفة لانه حصل له نقل بسبب تركبه مع نون التوكيد وانما بنى على السكون مع نون النسوة لأن الأصل في المبنى أن يسكن وما جاء على أصله لا يسأل عنه وبعضهم قال انه يستحق البناء على حركة لانه السكون لأن له أصلاً في الاعراب فيحتاج بناؤه على السكون الى حكمة فيقال حملاً على الماضي اذا اتصل بالضمير نحو النسوة ضربن (فان قيل) لم يبنى جاء على حركة مع أن الأصل في المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة فتحة (فالجواب) انما بنى على حركة لانه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلته وخبراً وحالات تقول مررت برجل يضرب برجل ضرب وجاء الذي يضرب والذي ضرب وزيد يضرب وزيد يضرب وجاء زيد يضحك وجاء زيد يضحك فلما أشبه المضارع العرب فيما ذكر بنى على حركة لأن المضارع معرب والأصل في الاعراب الحركة وانما كانت الحركة فتحة للخفة لأن الفعل ثقیل فناسبه التخفيف والفتحة أخف الحركات (فان قيل) لم كان الفعل ثقیلاً (فالجواب) انما ثقل بسبب تركب معناه لانه موضوع للحدث والزمان (فان قيل) ما وزن جاء (فالجواب) أن وزنه فعل بفتح العين فالجيم فاء الكلمة والالف عينا والهمزة لامها (فان قيل) ما أصل عين الكلمة أغنى الالف (فالجواب) أن أصلها ياء لانه من المجيء فأصله جياً بفتح الجيم والياء تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارجاء (فان قيل) ما يسمى هذا الفعل عند الصرفيين (فالجواب) أنه يسمى أجوف وذا الثلاثة لانه معتل العين وذلك لأن الصرفيين قسموا الفعل الى سالم وغير سالم ويعنون بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من الهمزة والتضعيف ومن حروف العلة كضرب ونصر وعلم فان كل واحد منها يسمى سالماً وغير السالم امامهموز الفاء أو العين أو اللام نحو أمرو سأل وقرأ واما مضاعف وهو ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد كردد واما معتل وهو ما كان أحد أصوله حرف علة والمعتل من حيث هو سواء كان في الاسماء والافعال سبعة أقسام * الاول معتل الفاء ويسمى مثلاً لما لته الصحيح في احتمال الحركات وذلك نحو وعد قالوا ومفتوحة في المبنى للفاعل مضمومة في المبنى للمفعول فهى حرف علة محتمل للحركة كنصر ونصر بالبناء للفاعل والمفعول * والثاني معتل العين ويسمى أجوف لخالجوفه عن حروف الصحيح ويقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع الضمير اذا أخبرت به عن نفسك نحو قلت وبت ووجئت فالثلاثي المجرد من هذا القسم تقلب عينه في الماضي المبنى للفاعل ألفاً سواء كان واوياً أو يائياً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو صان وجاء وباع والأصل صون بفتح الواو وجياً بفتح الياء وكذا بيع فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وذلك لأن كلا منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحاً كان ذلك بمنزلة أربع حركات متوالية وذلك ثقیل عندهم فقلبوها بأخف الحروف وهو الالف وهذا قياس مطرد والعلة رفع الثقل وعلمنا به بالاستقراء فان اتصل بالماضى المجرد المبنى للفاعل ضمير التكلم أو المخاطب أو ضمير جمع المؤنث نقل فعل مفتوح العين الواوى كصان وقال الى فعل مضموم العين ونقل فعل مفتوح العين اليائى كباع وجاء الى فعل مكسور العين دلالة عليهما لانهما يحذفان تقول صنت وقلت وبت فالأصل صونت ووقلت بفتح الواو ونقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت الضمة الى ما قبلها بعد حذف حركتها ثم الواو لالتقاء الساكنين وأصل بعت ووجئت وبيعت وحيات بفتح الياء فيهما نقل الى باب فعل بالكسر ثم الكسرة الى ما قبلها بعد حذف

حركاتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ولم يغير فعل مضموم العين، ولا فعل مكسور هاءاذا كانا أصليين نحو طول بضم الواو وهيب بكسر الياء وخوف بكسر الواو * والثالث المعتل اللام ويسمى الناقص لنقصان حرف منه حالة الجزم أو لنقص الحركة حالة الرفع ويسمى ذا الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف مع الضمير اذا أخبرت به عن نفسك وذلك نحو غزا ورعى والأصل غزو ورعى تحركت الواو والياء تقول مع الضمير غزو وتورميت فتدكلا لا صله * والرابع المعتل العين واللام ويسمى لقيفا مقر وناسمى لقيفا لأن حرفي العلة اجتماعيه ومقر ونا لاقتراهما نحو شوا بفتح الواو وقلب يائه وهي لام الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقوى بكسر الواو وروى بكسر الواو من الروى وافتحها من الرواية * والخامس المعتل الفاء واللام ويسمى لقيفا مفر وقال افتراق حرفي العلة فيه نحو وفي على وزن رعى * والسادس المعتل الفاء والعين وهذا لم يوجد في الأفعال وانما وجد في الأسماء كعين ويوم وويل * والسابع المعتل الفاء والعين واللام وهذا أيضا لم يوجد في الأفعال بل في الأسماء وذلك نحو واو ياء لاسمى الحرفين (فان قيل) هذا الفعل أعني جاء من أى الأبواب عند الصرفيين (فالجواب) أنه من الباب الثانى أعني فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب يضرب وذلك لأن الصرفيين حصروا الفعل الثلاثى في ستة أبواب الباب الأول فعل يفعل بفتح العين في الماضى وضمها في المضارع كنصر ينصر والباب الثانى فعل يفعل بفتح العين في الماضى وكسرها في المضارع كضرب يضرب والباب الثالث فعل يفعل بفتح العين في الماضى وسأل يسأل والباب الرابع فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع كفرح يفرح وعلم يعلم والباب الخامس فعل يفعل بضم العين في الماضى والمضارع كحسن يحسن وبسبب هذا الباب السادس فعل يفعل بكسر العين في الماضى والمضارع كحسب بحسب ووثق يثق (فان قيل) حيث كان جاء من الباب الثانى يرد عليه ما ذكره الصرفيون من أن صيغة فعل بفتح العين اذا كان عين الفعل التى هي صيغته أولامه من حروف الحلق يكون من الباب الثالث كسأل يسأل ومنع ومنع وجاء لامه حرف حلق فلم يكن كذلك (فالجواب) أن الذى ذكره الصرفيون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أولامه حرف حلق لأنهم اشترطوا أن كل ما كانت عينه أولامه حرف حلق يكون من الباب الثالث بل تارة يكون منه كسأل ومنع وتارة يكون من الباب الأول كدخل يدخل وتارة يكون من الباب الثانى كنحت ينحت وجاء بحىء والحاصل أنه متى وجد الباب الثالث وجد حرف الحلق ولا يلزم من وجود حرف الحلق وجود الباب الثالث فيلزم من وجود المشرط وجود الشرط ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط وحروف الحلق هي الهمزة والهاء والحاء والعين والغين (فان قيل) قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ولا اللام حرف حلق وذلك نحو أبى يابى (فالجواب) أن ذلك شاذ يخالف القياس سماعى يحفظ ولا يقاس عليه (فان قيل) كيف يكون شاذا وهو أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره (فالجواب) أن كونه شاذ لا ينافى وقوعه في كلام الله تعالى فان الشاذ لا يكون مردودا الا اذا خالف القياس والاستعمال كعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما اذا خالف القياس دون الاستعمال كما هنا فانه مقبول * فان قيل من أى شئ مشتق جاء (فالجواب) أنه مشتق من المصدر على الصحيح عند البصريين وهو المحيىء (فان قيل) ما حقيقة الاشتقاق (فالجواب) أنهم عرفوه بقولهم أن تجد لفظين تناسبا في اللفظ والمعنى (فان قيل) ما يسمى اشتقاق جاء من المحيىء (فالجواب) أنه يسمى اشتقاقا صغيرا لأن بين المحيىء وجاء تناسبا في الحروف والترتيب وذلك لأنهم قسموا الاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب وذلك نحو جئ من الجذب وأكبر وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نطق من النطق (فان قيل) هل هذا الفعل أعني جاء لازم أو متعد وما الفرق بينهما (فالجواب) أنه فعل متعد والفرق

بين اللازم والمتعدى أن اللازم لا ينصب المفعول به بنفسه نحو مررت بزيد بخلاف المتعدى نحو ضرب زيد عمرا وعلامة الفعل المتعدى أن اتصل به هاء غير المصدر نحو زيد ضربته بخلاف اللازم فإنه لا اتصل به هاء غير المصدر نحو مررت بزيد فلا يتعدى إلا بواسطة حرف جر ولا يصل إلى هاء غير المصدر إلا بحرف الجر أيضا نحو زيد مررت به والتقييد بهاء غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر فإنها اتصل باللازم والمتعدى نحو المرور مررت به والضرب ضربته (فان قيل) ما الدليل على أن جاء متعد (فالجواب) أن الدليل على ذلك نصبه المفعول به قال تعالى إذا جاءك المنافقون فالكاف مفعول مبني على الفتح في محل نصب والمنافقون فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (فان قيل) ما حقيقة الفعل الماضي (فالجواب) أنه كلمة دلت على معنى في نفسها وهو الحدث واقترب ذلك الحدث بالزمن الماضي فهو يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما ضمنا وعلى الفاعل التزاما (فان قيل) فاعلامته وما حكمه (فالجواب) أن علامته قبول تاء التأنيث الساكنة وقبول تاء الفاعل نحو جاءت وجئت وحكمه البناء على النضح لفظا كما مر أو تقديره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يسكن كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل كثنى واحد وذلك نحو ضربت فيكون الفتح مقدر (فان قيل) ان جاء إذا اسند للضمير لا يظهر فيه توالي أربع متحركات بل ثلاثة (فالجواب) أنه فيه أربع متحركات باعتبار الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لأن المحذوف لعل كالثابت لأن أصله جيات بفتح الجيم والياء حول إلى باب فعل بالكسر كما مر توصل إلى نقل حركة الياء وحذفها ثم نقلت حركة الياء إلى الجيم بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فباعتبار الياء المحذوفة يقال أنه لو لم يسكن آخره لاجتمع فيه أربع متحركات (فان قيل) فما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي مع أن كلا يستفاد منه حدث في الزمان الماضي نحو بعد وهيئات (فالجواب) أن اسم الفعل موضوع ليدل على لفظ الفعل ولفظ الفعل يدل على الحدث فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة بخلاف الفعل فإنه موضوع ليدل على الحدث والزمان بنفسه بلا واسطة شيء آخر وأيضا اسم الفعل لا يقبل علامات الفعل والالكان فعلا (فان قيل) ما هذا المد الموجود في قولك جاء (فالجواب) أنه مدم متصل وذلك لأن القراء قسموا المد إلى طبيعي وغير طبيعي فالطبيعي ما كان بقدر ألف وذلك قدر حركتين وذلك في الألف والواو والياء التي ليس بعدها همزة ولا ساكن نحو الفتى ويدعو والقاضى وغير الطبيعي قسموه إلى لازم وواجب وجائز فاللازم هو الذى يجيء في كلمته أو كلمته بعد حرف المد حرف ساكن وصلوا وفقا فيمقدر ألفين زيادة على المد الطبيعي فيكون بقدر ست حركات وذلك نحو دابة وق وآلآن وسمى لازما لأنه عند جميع القراء والواجب هو الذى يجيء في كلمته بعد حرف المد همزة ويكونان من كلمة ويسمى متصلا نحو جاء بالسوء وسىء فان كانا من كلمتين سمي منفصلا نحو موسى أمر والقاضى أمر وقولوا آمنا وحكم المتصل الذى يمد وجوبا زيادة على المد الطبيعي واختلفوا في قدر ذلك فقال أبو عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل ألف وربع والمراد أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعي وما زيد عليه وعند ابن عامر والكسائى مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند حمزة وورش مقدار ثلاث ألفات وهذه طريقة التيسير وطريقة الشاطبية ليس فيها إلا مرتبتان أما أن يمد بقدر أربع حركات أو ست حركات فالأربع بقدر ألفين والست بقدر ثلاث ألفات والمنفصل يجري فيه جميع ذلك إلا أن الزيادة فيه على الطبيعي جائزة لا واجبة وبقي قسم آخر وهو الوقف العارض نحو نستعين فيجوز مده إلى ست حركات (فان قيل) ما مد زيد (فالجواب) أن بعض القراء أجاز أن يعامل حرف الين معاملة حرف المد فإذا وقع بعده ساكن لوقف نحو وآمنهم من خوف وجاء زيد يجوز المد والقصر والتوسط وكذا إذا وقع بعده ساكن لا دغام نحو كيف فعل وحرف

اللين هو الواو والياء اذا سكنا وانفتح ما قبلهما نحو جوف وبيت وحرف المدهو والالف والواو والياء اذا سكنا وتحرك ما قبلهما بحركة مجانسة لهما (فان قيل) ما معنى الفاعل (فالجواب) أن الفاعل في اللغة من أوجد الفعل وفي اصطلاح النحويين هو الاسم المرفوع الذي أسند لفظ الفعل اليه باعتبار صدور حدث ذلك الفعل من مدلوله كضرب زيد أو باعتبار قيامه به كات زيد (فان قيل) ما سبب كون الفاعل مرفوعا (فالجواب) أن الفاعل صدر الفعل من مدلوله وهو أشرف ممن وقع عليه الفعل والرفع أشرف من غيره فأعطى الأشرف للأشرف طلبا للناسبة (فان قيل) هل الفاعل أصل المرفوعات أو المبتدأ (فالجواب) ان في ذلك خلافا فمنهم من قال ان الفاعل أصل لان عامله لفظي وهو أقوى من غيره والمبتدأ عامله معنوي ومنهم من قال ان المبتدأ أصل لانه متقدم ويهتم به (فان قيل) ما فائدة الخلاف (فالجواب) أن فائدته ترجيح أحد الأمرين عند تعارض اعرابين في كلمة بأن احتملت كونها فاعلا أو مبتدأ وختل عن المرجحات فان قلنا الفاعل أصل جعلها فاعلا أرجح وان قلنا المبتدأ أصل جعلها مبتدأ أرجح وقد قيل بمثل ذلك في قوله تعالى ليقولن الله التقدير خلقنا الله وقيل الله خلقنا (فان قيل) ما حقيقة الرفع (فالجواب) انه على القول بأن الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها على القول بأنه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها (فان قيل) قولكم علامة رفعه الضمة هل هذا على القول بأن الاعراب لفظي أو معنوي (فالجواب) أن الظاهر أنه على القول بأنه معنوي وان أريد الجري على القول بأنه لفظي لقيل فيه ورفع كذا (فان قيل) هل يصح تخرجه على القول بأنه لفظي (فالجواب) أن بعضهم أجاز ذلك قال ووجه أن الضمة اعراب من حيث عموم كونها أعرابا لعلب العامل وعلامة اعراب من حيث خصوصها (فان قيل) زيد هذا الفاعل هل هو نكرة أو معرفة وما الفرق بينهما (فالجواب) انه معرفة والفرق بينهما ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره والنكرة ما وضعت لشيء شائع يصح صدقه على افراد وعلامة النكرة قبول ال أو وقوعها موقع ما يقبله فالاول نحو رجل والثاني نحو ذى بمعنى صاحب والمعرفة بخلاف ذلك ومعلوم أن زيدا موضوع للذات المعينة ولا يقبل ال فصح كونه معرفة (فان قيل) زيد من أى أنواع المعارف (فالجواب) انه من قبيل المعرفة بالعلمية الشخصية لأنه موضوع للذات المشخصة المعينة (فان قيل) فما الفرق بين المعرفة بالعلمية الشخصية والمعرفة بالعلمية الجنسية (فالجواب) ان علم الشخص ما وضع لشخص ذهنا وخارجا كزيد وعلم الجنس ما وضع للحقيقة والماهية المستحضرة في الذهن بقيد الاستحضار وان كان يصدق على كل فرد من أفراد ذلك كأسامة فانه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضاره ويطلق على كل فرد من أفراد (فان قيل) فما الفرق بين هذين أعنى علم الجنس وعلم الشخص وبين اسم الجنس كأسد (فالجواب) أما هذان فقد علمت ما وضع لهما وأما اسم الجنس كأسد فهو ما كان موضوعا للحقيقة والماهية لا بقيد الاستحضار (فان قيل) فما الفرق بينه وبين النكرة (فالجواب) أن الفرق بينهما اعتبارى يتحققان في نحو رجل وأسد فمن حيث وضعهما للحقيقة والماهية يسميان اسمى جنس ومن حيث صدقهما على المفرد يسميان نكرتين وتحقيق الكلام على جاء زيد من حيث الوضع سيأتى في آخر المبحث ان شاء الله تعالى (فان قيل) زيد هل هو من قبيل الاعلام المنقولة أو المرتجلة وما الفرق بينهما (فالجواب) انه علم منقول من المصدر لأن أصله مصدر زاد يز يد زيد والفرق بين المنقول والمرتجل أن المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية في غير العلمية كفضل وأسد والمرتجل ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وأدد (فان قيل) هل يجوز دخول ال على زيد (فالجواب) أنه لا يجوز لان الاعلام لا يدخل عليها ال (فان قيل) ان بعض الاعلام قد دخلها ال كالفصل والحارث فهلا كان زيدا من هذا القبيل (فالجواب) أن ال

في الفضل والحرف زائدة للمح الاصل أي للاشارة الى ملاحظة الاصل المنقول عنه ومع ذلك هو سماعي يقتصر فيه على ما سمع من العرب فلا يجوز ذلك في زيد (فان قيل) مجموع جاء زيد ما يسميه النحويون (فالجواب) أنه يسمى جملة (فان قيل) ما حقيقبة الجملة (فالجواب) أن الجملة ما تركبت من فعل ومرفوعه أو من مبتدا وخبره والأولى نسمى فعلية والثانية تسمى اسمية وأما الظرف والجار والمجرور فيحتمل تقدير متعلقهما اسما أو فعلا فلذلك يسميان شبه جملة وضابط الاسمية ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل (فان قيل) ما يحتاج اليه كل مركب (فالجواب) أن كل مركب يحتاج الى علل أربع علة مادية وهي أجزاؤه وعلة فاعلية وهي الفاعل المركب وعلة صورية الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهي ثمرته ونتيجته للترتبة عليه كالجلوس على السرير مثلا وكفاة الكلام (فان قيل) هل هذه الجملة أعني جاء زيد صغرى أو كبرى وما الفرق بينهما (فالجواب) أنها لا صغرى ولا كبرى وذلك لان النحويين جعلوا الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها كقام أبوه من قولك زيد قام أبوه والكبرى ما كان خبرها جملة كزيد قام أبوه بتامها والتي لا صغرى ولا كبرى ما خلت عن الأمرين كجاء زيدوز يدقام وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين وقد اجتمعت الاقسام كلها في قول ابن مالك

وكلمة بها كلام قد يؤم * الجميع جملة كبرى فقط لان المبتدأ فيها خبره جملة * وجملة قوله قد يؤم صغرى فقط لانها وقعت خبرا عن غيرها وجملة قوله كلام قد يؤم كبرى باعتبار أن المبتدأ فيها خبره جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبرا عن غيرها (فان قيل) هل جملة جاء زيد لها محل من الاعراب أم لا وما الفرق بين ماله محل وبين ما لا محل له (فالجواب) أنها لا محل لها من الاعراب لأنها جملة ابتدائية أي مستأنفة ولم تحل محل المفرد والفرق بين ما لا محل له وما له محل أن ما حل محل المفرد له محل من الاعراب وما لم يحل محل المفرد لا محل له وجاء زيد من هذا القبيل وذلك لان النحويين جعلوا ما يحل محل المفرد سبعة أقسام وما لا يحل سبعة فإذا نظرت الى جاء زيد تحده من السبعة التي لا تحل محل المفرد وقد نظم بعضهم تلك المواضع الأربعة عشر في قوله

حمل أنت ولها محل يعرب * سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية * وكذا المضاف لها بغير تردد
وجواب شرط جازم بالفاء أو * باذا وبعض قال غير مقيد
ومعلق عنها وتابعة لها * هو معرب أو ذو محل فاعدد
وأنتك سبع ماله من موضع * صلة وعارضة وجملة مبتدئ
وجواب أقسام وما قد فسرت * في أشهر والخلف غير مبعد
وبقيد تخصيص وبعلم معلق * لاجازم وجواب ذلك أورد
وكذلك تابعة لشيء ماله * من موضع فاحفظه غير مفند

وينبغي التمثيل لذلك تنميها للفائدة فأمثلة الجملة التي لها محل من الاعراب الخبرية نحو جاء زيد أو ما هو قائم والحالية نحو جاء زيد والشمس طالعة والمحكية بالقول نحو قال أنى عبد الله والمضاف اليها نحو اذا جاء نصر الله والواقعة جواب الشرط جازم مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم وبادا نحو وان تصيهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون والمعلق عنها نحو علمت ان زيد قائم والتابعة للمعرب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله والتابعة للجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه جملة قعد أخوه محلها رفع اذا كانت معطوفة على الكبرى * وأمثلة الجمل التي لا محل لها من الاعراب الصلة نحو الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والمعتضة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فأتقوا النار جملة ولن تفعلوا معتضة بين الشرط وجوابه والجملة الابتدائية نحو انا أنزلناه والواقعة جواب القسم نحو قوله تعالى والكتاب المبين انا أنزلناه

والفصرة نحو قوله تعالى كمثل آدم خلقه من تراب فجمله خلقه من تراب تفسير لمثل والمشهور أنه لا فرق بين أن تفسر ما له حظ من الاعراب كهذا المثال أو لاحظ له نحو زيد اضربه وقال الشاويين أن فسرت ما لا محل له فلا محل لها والأفهي تابعة لما تفسره وإلى هذا أشار بقوله في أشهر الخ وأما الفصرة لضمير الشأن فلها محل نحو أنه زيد قائم فالجمله في محل رفع خبران ومفسرة لضمير الشأن والواقعة جواب المعلق أي لشرط غير جازم نحو إذا جاء زيد فأكرمه ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أتم تخرجون ومثلها ما وقعت جواب الشرط جازم ولم تقترن بالفاء نحو أن جاء زيد أكرمته فإن لفظ الفعل محكوم عليه بأنه في محل جزم جواب الشرط والجمله لا محل لها والتابعة لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد وقعد عمرو وجمله قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجمله قام زيد ابتدائية لا محل لها فكذلك ما عطف عليها (فان قيل) هل جملة جاء زيد خبرية أو انشائية وما للفرق بينهما (فالجواب) أنها خبرية لأن الخبرية هي منسوبة للخبر وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب وعرفوه بأنه ما حصل مدلوله خارجا وكان لفظه حكاية عنه كجاء زيدوز يدوز يدقام والانشاء ما حصل مدلوله به كاضرب زيد (فان قيل) هل الاسناد في جاء زيد حقيقي أو مجازي وما للفرق بينهما (فالجواب) أنه اسناد حقيقي والفرق بينه وبين الاسناد المجازي أن الاسناد الحقيقي اسناد الشيء إلى من هوله كأنبت الله البقل ويسمى حقيقة عقلية والاسناد المجازي اسناد الشيء إلى غير من هوله للابسة بينهما كأنبت الربيع البقل ويسمى مجازا عقليا فاسناد الانبات إلى الربيع هنا مجاز عقلي لأنه اسناد للسبب العادي (فان قيل) استعمال كل من جاء وزيد هنا هل هو حقيقة أو مجاز وما للفرق بينهما (فالجواب) أن كلا منهما حقيقة والفرق بينهما بين المجاز أن الحقيقة استعمال الكامة فيما وضعت له كاستعمال الصلاة في الدعاء عند اللغوين وكاستعمال الأسد في الحيوان المفترس والمجاز استعمال الكامة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الأصلي كاستعمال الصلاة في الأقوال والأفعال بالنظر إلى اللغوين والأسد في الرجل الشجاع فإن كانت العلاقة غير المشابهة فإنه يسمى مجازا مرسل كما في المثال الأول فإن العلاقة فيه الجزئية وإن كانت العلاقة المشابهة فإنه يسمى استعارة كما في المثال الثاني ولا شك أن جاء زيد لفظان مستعملان في حقيقتهما (فان قيل) جملة جاء زيد من أي القضايا وما معنى القضية (فالجواب) أنه قضية شخصية وذلك لأن القضية هي الخبر وهو لفظ محتمل للصدق والكذب لذاته وقد قسم المناطقة القضية إلى قضية شخصية وكلية وجزئية ومهمة وطبيعية فالشخصية هي ما كان الموضوع فيها مشخصا كجاء زيد والكامة ما كان الموضوع فيها مسورا بالسور الكلى كقولك كل إنسان حيوان والجزئية هي ما كان الموضوع فيها مسورا بالسور الجزئي نحو بعض الحيوان إنسان والمهمة ما كان الموضوع فيها كليا وخلت عن السور الكلى والجزئي نحو الإنسان حيوان والطبيعية ما كان الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والموضوع هو المحكوم عليه ويسمى مسندا إليه عند علماء المعاني ومبتدأ أو فعلا أو نائباعند النحاة والمحمول هو المحكوم به ويسمى مسندا عند علماء المعاني وخبرا أو فعلا عند النحاة (فان قيل) وضع زيد للذات الشخصية من أي الأوضاع (فالجواب) أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص وذلك لأن علماء الوضع قسموا الوضع إلى أربعة أقسام وضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع جزئية وذلك فيما إذا كان الوضع لشخص معين باعتبار تعقله وإدراكه بخصوصه كما في الاعلام الشخصية كزيد وعمر و وضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع كلية وذلك فيما إذا كان الوضع لشخصات باعتبار تعلقها لا بخصوصها بل بأم عام وذلك كأسماء الاشارة والوصلات ووضع عام لموضوع له عام وآلة الوضع كلية وذلك فيما إذا كان الوضع لا مركبي باعتبار تعقله بملاحظة عمومته كما في الحيوان والقسم الرابع حكموا باستحالة وهو ما كان الوضع فيه خاصا والموضوع له عاما وصورته أن يكون الوضع

لكلى باعتبار تعقله بخصوص بعض أفراد هذه القسم مستحيل الوجود كما هو مبين في محله (فان قيل) قد علم وضع زيد فينبغي أن يعلم وضع جاء من أى الاوضاع ووضع مجموعهما من أى الاوضاع أيضا (فالجواب) أن ذلك من قبيل الوضع النوعى وما تقدم من الاقسام الأربعة من قبيل الوضع الشخصى وذلك لأن الوضع النوعى هو ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع بأن وضع مندرجا تحت ضابط كلى كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا وقسموا النوعى باعتبار تشخص المعنى وعموم الوضع وخصومه الى ثلاثة أقسام أحدها ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا بأن لاحظ صيغة هي فعل مثلا وقال وضعت كل ما صح تركب من ف ع ل محرك الوسط للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية وحيفتد يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علما على هذه الصيغة فهو وضع نوعى خاص لموضوع له خاص ثانيها ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالركب الخبرى كقول الواضع وضعت كل مركب خبرى للدلالة على ثبوت شئ لشيء ولهذا يعلم أن مجموع جاء زيد من هذا القبيل لأنه مركب خبرى وقيل المركبات ليست موضوعة بل دلالتها عقلية وثالثها ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بامر عام مع كونه خاصا كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله وضعت كل فعل بهيئته للدلالة على جزئى من جزئيات الحدث والزمان بعدملاحظة الأمر العام وهو مطلق الحدث والزمان ليوضع لكل جزئى منهما فهو وضع نوعى عام لموضوع له خاص قال بعض المحققين وضع المشتقات باعتبار مادتها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وباعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص وقيل وضع المادة كلى نوعى ووضع الهيئة شخصى وقيل وضع المادة شخصى بأن وضع مادة ضرب على حدة ومادة نصر على حدة ووضع الهيئة نوعى أى وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراد كهيئة فعل للدلالة على الزمان الماضى فيدخل تحته أفراد نحو كتب وذهب وعام الكلام على ذلك مبسوط في محله (فان قيل) ما يسمى العرب وضويون جاء زيد (فالجواب) أنهم يسمون جاء وتدا مفرقا لانه ثلاثة أحرف أو سطها ساكن ويسمون زيدا مركبا من سبعين خفيفين وذلك لأنهم قالوا المتحرك بعده ساكن سبب خفيف كقدوم والحرفان المتحركان بأى حركة كانت سبب ثقل نحو بك وله وبه والحرفان المتحركان اللذان بعدهما ساكن وتند مجموع نحو بكم والى ورمى وهدى والحرفان المتحركان اللذان بينهما ساكن وتند مفرق نحو قام وجاء ولات والثلاثة الأحرف التى بعدها ساكن فاصلة صغرى كفعلن ورجعن بتحريك الجميع ماعدا الحرف الاخير وقاعدة العروضيين أن يحسبوا التنوين بحرف ويكتبوه نونا والاربعة الأحرف التى بعدها ساكن فاصلة كبرى نحو فعلن وسلككم وقد مثل بعضهم للاقسام الستة بقوله لم أر على ظهر جبل سمكتن وبعضهم لم أر على قبح عمل حسنن وبعضهم بقوله من يف بما قال رفعت درجتى (فان قيل) هذا المركب أعنى جاء زيد من أى المقولات باعتبار كونه مركبا وباعتبار مفرداته (فالجواب) أن المركب خبر وقضية وهي من مقولة الاضافة ان فسرت القضية بالنسبة وان فسرت باللفظ كانت من مقولة الكيف لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء وأما المفردات فكل من جاء وزيد من مقولة الكيف أيضا باعتبار كونهما لفظين وأما باعتبار المدلول فيقال ان زيد من مقولة الجوهر وأما جاء فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة الكيف لأن الحدث عرض قائم بالغير جزؤه الآخر هو هو وباعتبار الزمان من حيث هو زمان يجرى فيه الخلاف الجارى فى كون الزمان من أى المقولات فقيل من مقولة الجوهر بناء على أنه نفس الفلك وقيل من مقولة الاين بناء على أنه حركة معدل النهار وقيل من مقولة الكم بناء على أنه مقدار الحركة وقيل من مقولة الاضافة بناء على أنه مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم كمقارنة بحجى زيد لطلوع الشمس وان اعتبرت الحدث باعتبار حصوله فى الزمان يكون من مقولة متى

وباعتبار حصوله في مكان يكون من مقولة الاين و باعتبار نسبه الى زيد فهو من مقولة الاضافة و باعتبار الهيئة الحاصلة لزيد من حيث نسبة اجزائه بعضها الى بعض بالقرب والبعد و باعتبار نسبتها الى امر آخر كالمجيء من مقولة الوضع و باعتبار كون زيد مؤثرا و فاعلا المجيء من مقولة الفعل و باعتبار كون المجيء مؤثرا فيه من مقولة الانفعال والحاصل أن الحكماء جعلوا المقولات عشرة أقسام جمعها بعضهم في قوله

زيد الطويل الازرق ابن مالك * في بيته بالامس كان متكى

بيده غصن لواه فالتوى * فهذه عشر مقولات سوى

فزيد اشارة الى مقولة الجوهر والطويل اشارة الى مقولة الكم والازرق اشارة الى مقولة الكيف وابن مالك اشارة الى مقولة الاضافة وفي بيته اشارة الى مقولة الاين وبالامس اشارة الى متى وكان متكى اشارة الى الوضع وبيده غصن اشارة الى الملك ولواه اشارة الى الفعل و فالتوى اشارة الى الانفعال وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله وفي هذا القدر كفاية فان القصد الاشارة الى أطراف المباحث لأجل تذكير الطالب وحته على التفطيش والافهذه المباحث المشار اليها تحتاج الى بسط طويل والذي يفهم بالمثل الواحد مالا يفهم الغبي بالف شاهدوا الله سبحانه وتعالى أعلم

(قال جامعها) وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث والعشرين من ذي الحجة الحرام ختام التاسع والستين بعد المائتين والالف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

* رسالة في المينيات *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

البناء عند النحويين لزوم آخر الكلمة حالة واحدة غير عامل واعتلال وله أسباب أما بالنسبة للحروف فلأنها لا يتوارد عليها معان تركيبية تحتاج الى الاعراب لأنها لا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فالبناء فيها هو الاصل فنماها هو مبني على السكون كمن الجارة ولم الجازمة ومنها ما هو مبني على الكسر كجبر بمعنى نعم وكلها لا محل لها من الاعراب * وأما بالنسبة للأفعال فنماها هو مبني وهو الاصل فيها وذلك هو الفعل الماضي والامر كقال وقل فالماضي مبني على الفتح والامر مبني على السكون وذلك لعدم توارده معان تركيبية عليهما تحتاج الى الاعراب * وأما الفعل المضارع فهو معرب لأنه يتوارد عليه معان تحتاج الى الاعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك ان جعلت الفعل الثاني نهيا كالاول جزمت الفعلين وكان النهي عن كل منهما اجتماعا وانفرادا وان نصبت الفعل الثاني وجعلت الواو للعية كان النهي عن مصاحبة الجمع بين كل السمك وشرب اللبن وان جعلت الواو للاستئناف ورفعت الفعل الثاني كان الكلام نهيا عن الاول وابعاه للثاني فهذه المعاني تميزت بالاعراب فلماذا أعرب الفعل المضارع وانما سمي مضارعا لأنه ضارع الاسم أي شابهه في توارده المعاني وفي الاعراب كما أنه يشبهه أيضا في الحركات والسكنات فان ضار باعلى وزن يضرب ولا يبنى الفعل المضارع الا اذا اتصلت به نون التوكيد نحو يضربن زيدا ونون الاناث نحو النسوة يضربن فيبنى مع نون التوكيد على الفتح ومع نون الاناث على السكون وانما يبنى لأنه لما التحقت به النون أبعثت شبهه بالاسم فرجع الى أصله * وأما الاسم فان الأصل فيه الاعراب لأنه يتوارد عليه معان لا تميز الا بالاعراب نحو ما أحسن زيد بفتح نون أحسن ونصب زيد اذا أردت التعجب وما أحسن زيد بضم نون أحسن وجرز يدا اذا أردت الاستفهام عن أي أجزائه أحسن وما أحسن زيد بفتح نون أحسن ورفع زيد اذا أردت نفي حصول الاحسان منه فهذه المعاني انما تميز بالاعراب ولا يبنى الا اذا أشبه الحرف وحصر واذلك في أربعة أسباب * السبب الاول مشابهة الحرف في الوضع بأن يكون

الاسم على حرف كشاء ضربت أو على حرفين كنامن قولك جئتنا وحملوا على ذلك جميع المضمرات المتصلة
والمنفصلة فكلها مبنية للشبه الوضعي وما كان منها على ثلاثة أحرف كنحن الحقوه بها طرد الباب على وتيرة
واحدة * السبب الثاني الشبه المعنوي وذلك بأن يكون الاسم يؤدي به معنى حقه أن يؤدي بالحرف وذلك
كما في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة فأسماء الشرط والاستفهام مثل متى ومن وما فإن كلاما من
هذه الألفاظ يستعمل للشرط نحو متى تقوم أقم ومن يقم أقم معه وما تفعل أفعل وللأستفهام نحو متى تقوم ومن
عندك وما عندك فإن كانت للشرط فقد تضمنت معنى أن الشرطية فإن أصل التعليق أن يكون بها نحو أن
تقم أقم وإن كانت للاستفهام فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام فإنها أصل الاستفهام أن يكون بها نحو أزيد
عندك أم عمرو أما أسماء الإشارة نحو هذا وهذه وهؤلاء وهنا فإنها تضمنت معنى حقه أن يؤدي بالحرف
لأن الإشارة معنى جزئي فحقه أن يؤدي بالحرف كما أدوا التني بليت والترجي بلعل لكن العرب لم تضع
حرفا بل وضعوا لها اسما مبنيًا فحكم النحويون بأنها انما بنيت لكونها أشبهت الحرف الذي كان حقه
أن يوضع فلم يوضع فأنحصر الشبه المعنوي في أسماء الشروط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة * السبب
الثالث الشبه الاستعمالي وهو أن تستعمل بعض الأسماء كاستعمال الحروف في نياتها عن الأفعال وعدم
تأثيرها بالعوامل وذلك كما في أسماء الأفعال نحو صه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل أو عجل وابه بمعنى زد فإن
هذه الأسماء نابت عن الأفعال في الدلالة على معنى الفعل وعدم التأثير بالعوامل فإنها لا يدخل عليها عامل
فأشبهت ليت ولعل فإنهما نابتان عن التني والترجي ولا يعمل فيهما عامل * السبب الرابع الشبه الافتقاري
وهو أن يقتصر الاسم إلى جملة تكمل معناه وذلك كما في الأسماء الموصولة نحو جاء الذي قام أبوه وفي حيث وإذا
وإذا نحو اجلس حيث زيد اجلس أو حيث جلس زيد أو جاء زيد إذا طلعت الشمس وإذا جاء زيد طلعت
الشمس فإن الأسماء الموصولة وحيث وإذا مبنية لأنها مفتقرة إلى جملة تسمى صلة في الاسم الموصول ومضافا
إليه في حيث وإذا فأشبهت هذه الأسماء حروف الجر من حيث افتقارها إلى الجورر والتعلق وإلى هذه
الاقسام أشار ابن مالك بقوله

والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * والمعنوي في متى وفي هنا
وكناية عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا
ومعرب الأسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما
وفعل أمر ومضى بنيا * وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون تو كيد مباشر ومن * نون انات كبر عن من قن
وكل حرف مستحق للبناء * والأصل في المبنى أن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كإن أمس حيث والساكن كم

واعلم أن ما كان مبنيا على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لحيثه على أصل البناء والسكون وما بني
على السكون من الأسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بني على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم
كانت الحركة فيه كذا وما بني من الأسماء على حركة فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد
علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسابيه ستة التقاء الساكنين كإن وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها كباء الجر أو لها أصل في الأعراب كقبل وبعد أو مشابهة العرب
كالماضي الشبيه بالمضارع في الوقوع صفة وصلة وحالاً أو الدلالة على استقلال الكلمة وأصالة التحريك كما في
هو وهي فإن الضمير على الصحيح مجموع الماء والواو والماء والياء ولولم تحرك الواو والياء لتوهم كونهما

للاشباع وأما عدت حركة التخلص من التقاء الساكنين من جملة حركات البناء كحركة الاتباع الآتية مع أنهم قالوا في تعريف البناء وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين لأن الذي في التعريف المذكور المراد منه في كلمتين كاضرب الرجل والمحدثه وما هنا في كلمة واحدة كآين ومنذ • وأسباب البناء على الفتح الحقة كآين ومجاورة الالف كآيان والفرق بين أداتين كآيز يدولعمر • وكسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف اللام غالبا في نحو لوسى عبدوقد تلتبسان نحو آيز يدون لهم عبيد والاتباع ككيف إذا الساكن حاز غير حصين ويمكن مثله في آين لكن الحقة أولى بها لنقلها بالهمزة • وأسباب البناء على الكسرة مجانسة العمل كباء الجر ولا تردوا والقسم وكاف الجر وتأوه لأنها لا تلام عمل الجر إذا كاف تر داسما كمثل والواو ترد للعطف والتاء ترد للخطاب كأنت ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم تجانسه لعدم ظهور الجر في الضمير بخلافها مع الظاهر ومنها الحمل على المقابل كلام الأعراب فانها كسرت حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل ومنها الأشعار بالتأنيث كأنت إذا كسر اللفظ يشعر بالمعنوي الذي للثؤث والاتباع كذده وته وكونها أصل التخلص من التقاء الساكنين كآمس وانما كانت أصلا لأنها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده ولعدم التباسها بحركة الأعراب إذا لا يكون الكسر اعرابا إلا مع التنوين أو أل والأضافة • وأسباب البناء على الضم الاتباع كمنذ وأن لا يكون الضم للكلمة حالة اعرابها كالفاتيات كقبل وبعد وحمل عليه المنادى كآيز يدوحيث لأن كلا صار غاية في النطق وكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرها كنحن بنيت على الضم لتكون الضمة مقابلة للواو في هو لتقابلهما في التكلم والقيسة والشيء يحمل على مقابلة أوله ليتناسب لفظا كتناسبهما جمعا واضمارا وكنت قد نظمت هذه الأسباب في آيات لتحفظ فأحييت إرادها هنا وهي هذه

يحرك البنى لساكن لقي • وحيث وضعه على حرف يقي
أو كان عرضة لبدء يطلب • أو أشبه العرب أو قد يعرب
كذا التأصيل الذي تحركا • ودفع اشباع كهى محركا
وافتحه للخفة والاتباع • وللجوار للالف ذاراع
كذا لفرق بين معنيين • كآيزيد لامرأين اثنين
واكثر لى تجانس في العجل • واحمل مقابلا عليه تقبل
كذا إذا أردت تأنيثا فقد • نحو هذه الاتباع فيه قد قصد
والأصل في التخلص بالكسر • وافرقت به لام ابتداء والجر
والضم لاسم فاته الضم لى • اعرابه واحمل عليه ذا الندا
كذا كحيث واحمل الضمة في • نحن على هو بحقها نقي
ونحو منذ ضمه اتباعا • واختم به ما عندهم يراعى
والله أعلم

﴿ رسالة في بيان أن العلم من أى المقولات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وبه نستعين الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ﴿ أما بعد ﴾ فيقول الفقير كثير الذنوب والآثام خادماً لطلبة العلم بالمسجد الحرام المرتجى من ربه الغفران أحمد بن زيني دحلان غفر الله له ولوالديه ولسائر الاخوان آمين هذه كلمات جمعتها من كلام المحققين في بيان أن العلم من أى المقولات وأردت التذكرة لى ولا مثالى من القاصرين والله أرجو أن ينفع بها ﴿ قال العلامة السجاعي في شرحه على منظومته في المقولات ﴾ (فائدة) ﴿ قال بعض المحققين في حاشيته على الدواني العلم من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال والاضافة عند غيرهم وهذا الخلاف إنما نشأ من أنه في حال العلم بالشيء يحصل ثلاثة أشياء أحدها الصورة القائمة بالنفس وهي الكيفية ثانيها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة خاصة حاصلة بين النفس وبين ذلك الامر المعلوم أى بين المدرك والمدرك فاختلّفوا في أن العلم أى شيء من تلك الامور وبعض التكلمين لما نفوا الوجود الذهني وقيام الصورة بالنفس يلزمهم أن يقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذكورة اذ لا يحصل عندهم من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما اختار المحققون أن العلم من مقولة الكيف وهو الصورة لأن العلم يوصف بالمطابقة وعدمها والصورة تصف بهما وأما الانفعال فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها وقال حسين في حواشي التلويح التحقيق أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الوصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد أطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور واذا ذكر بلا تعرض للتعليق جاز ارادة كل من الثلاثة بحسب المقام وأما اذا قرن بذكر التعلق تعين الأول انتهى وقال السعدي في حواشي التسمية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه باتقاس النفس بالصورة الحاصلة من الشيء أما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا أيضا كما لا يكون فعلا انتهى كلام العلامة السجاعي وكتب عليها العلامة العطار في حاشيته على ذلك الشارح مانصه قوله قال بعض المحققين هو مير أبو الفتح في حاشيته على الدواني للتهذيب وعبارة حاشية أبي الفتح هكذا ذهب جمهور التكلمين المنكرين للوجود الذهني الى أن العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم هي السمة بالتعلق وبعضهم الى أنه صفة حقيقية ذات تعلق وأما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلّفوا اختلافا ناشئا من أن العلم ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بدهاة واتفاقا وحاصلة عنده بدهاة واتفاقا والحاصل معه أمور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى أن العلم هو الأول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى أنه الثاني فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى أنه الثالث فيكون من مقولة الاضافة وأما أنه نفس حصول الصورة في الذهن فلم يقل به أحد منهم على من تتبع كلامهم والأصح من هذه المذاهب الأول انتهى وكتب العلامة العطار أيضا على قول العلامة السجاعي والتكلمون لما نفوا الوجود الذهني الى آخره أى أكثرهم والمحققون منهم أنبتوه وكتب على قوله لأن العلم يوصف بالمطابقة الى آخره هذا دليل على ما اختاره المحققون من أن العلم من مقولة الكيف تقرره على ما قاله السيد الشريف في حاشية شرح الطالع ان الصورة توصف بالمطابقة والانفعال والاضافة لا يوصفان بها فراجع ما قرره السيد قياس اقتراي من الشكل الثاني صفراء الصورة توصف بالمطابقة وعدمها والكبرى ولا شيء من الانفعال والاضافة يوصف بهما وهذا تعلم أن المصنف لم يحجر

القياس على ما ينبغي فتأمل له ولو أنه قرر الدليل هكذا العلم بمعنى الصورة يوصف بالمطابقة وعدمها ولا شيء من الإضافة والانفعال بموصوف بهما فلا شيء من العلم بإضافة وانفعال لكان أولى انتهى وكتب على قوله كما لا يكون فعلا أي فانه لم يذهب أحد من المحققين إلى أن العلم من مقولة الفعل وقد وقع لبعض من لم يحقق عده منها انتهى كلام العلامة العطار في حاشيته على شرح مقولات العلامة السجاعي وفي مقولات العلامة السيد البليدي هل العلم من مقولة السكيف أو من مقولة الفعل أو من مقولة الإضافة أو من مقولة الانفعال مقالات انتهى وكتب عليها العلامة الدسوقي مانصه قوله هل العلم من مقولة السكيف أي بناء على أنه الصورة الحاصلة في الذهن وقوله أو من مقولة الفعل أي بناء على أنه تحصيل النفس العلوم وقوله أو من مقولة الانفعال أي بناء على أنه تأثر النفس بحصول العلوم فيها وقوله من مقولة الإضافة أي بناء على أن العلم هو العالمية وأنه لا فرق بينهما ثم قال وهذه الأقوال جارية على القول بأن العلم بمعنى الإدراك وأما بمعنى الملكة فهو من قبيل السكيف وبمعنى المسائل يرجع لتفسير القضية فإن قيل إنها النسبة يرجع لمقولة الإضافة وإن قيل إنها اللفظ يرجع لمقولة السكيف لأن اللفظ كيفية قائمة بالهواء انتهى كلام العلامة الدسوقي وفي حاشية العلامة ابن يونس على شرح العلامة الملو في عند قوله أن العلم هو حصول صورة الشيء في الذهن مانصه قضيته أن العلم من مقولة الانفعال لأن الحصول ارتسامه وهو انفعال واليه ذهب القطب وذهب بعض المحققين إلى أنه من مقولة الفعل لأنه اذعان وهو فعل وذهب السيد والعضد وتبعه المحقق الحياي إلى أنه من مقولة الإضافة لأنه عبارة عن التجلي والانكشاف وهو لا يكون إلا بين شيئين فكان من قبيل النسب والإضافات والحق ما ذهب إليه السعد من أنه من مقولة السكيف فيعرف بأنه الصورة الحاصلة في الذهن وأما كان هذا هو الحق لما ذكرنا من أن العلم من جملة الموجودات ولا يكون كذلك إلا إذا كان من مقولة السكيف أما إذا كان من مقولات الفعل أو الانفعال أو الإضافة فلا يكون من قبيل الموجودات لأن هذه أمور اعتبارية لا وجود لها ويمكن جعل الإضافة في قوله حصول الصورة من إضافة الصفة للموصوف أي الصورة الحاصلة فيرجع لما ذكره السعد تبعه الرازي (فإن قيل) ما الداعي إلى ذلك مع إمكان أن يقول من أول الأمر الذي هو الصورة الحاصلة (فالجواب) أن الداعي إليه الإشارة إلى أن الصورة لا تسمى علما إلا بعد حصولها في الذهن أما بدون ذلك فلا تسمى علما ولا نظر لحصولها في الخارج فإن قيل تلك الإشارة حاصلة لو آخر الحصول أيضا فواجه تقديمه قلت نعم الآن تقديمه أقوى في ذلك لأن في تأخيرها احتمال أن يراد بالحاصلة ما من شأنها أن تحصل بخلافه على التقديم فيعلم منه أن المراد الحصول بالفعل والأفلا فائدة في التقديم هذا وأورد على ما ذكره السعد من أن العلم من مقولة السكيف الذي يرجعه غير واحد من الأئمة أنه مشكل مع قولهم السكيف عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف على تصور غيره لأنه لا يصدق على العلوم السكبية لأن تصورهما يتوقف على تصور غيرهما فيلزم أن لا يكون علما وهو باطل وأجاب حفيد السعد بقوله اللهم الآن يقال المقصود بالتوقف المنفي التوقف الذاتي الذي لا يمكن زواله أصلا كما في العرضيات النسبية بخلاف العلوم النظرية فانه قد يكون ضروريا للنفس القدسية وأورد أيضا على جعل العلم من مقولة السكيف أنه يلزم أن يكون حقيقة واحدة باعتبار من مقولة الجوهر وباعتبار آخر من مقولة العرض بناء على ما عليه المحققون من المناطق من أن العلم عين العلوم بالذات مغاير له بالاعتبار فالإدراك والمدرَك بالذات واحد وباعتبار اثنين خلاف ما عليه أهل الكلام من أن العلم غير العلوم بالذات وباعتبار فيلزم أن يكون زيد مثلا العلوم في الخارج جوهرًا باعتبار معلوميته في الخارج وعرضا باعتبار علمه في الذهن وذلك باطل ويجب أن هذه مغالطة نشأت من قلة التدبر فانه ليس المراد بالعلوم في قولهم عين العلوم العلوم الخارجي ولا ما يشمله والذهني لأن العلوم الخارجي غير العلم بالاتفاق ادل يقول

بعدم مغايرته عاقل فضلا عن فاضل بل مرادهم المعلوم الذهني أي أن المعلوم الذهني الذي هو عبارة عن الصورة
الحاصلة عين العلم والتغاير بالاعتبار فهي من حيث انكشافها علم ومن حيث حصولها معلوم فلم يلزم ما ذكر
لأنه بهذا الاعتبار عرض ليس الا ولذا قال التفتازاني انه لا مانع من أن يكون الشيء في الخارج جوهر
وعرضا في الذهن **﴿فان قلت﴾** العرض تامة اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع وتلك الصورة
على فرض حصولها لو وجدت في الخارج كانت لاني موضوع ولعدم قيامها بغيرها بل بنفسها فلا يصح
اطلاق العرضية عليها البتة **﴿الجواب﴾** أن اطلاق العرضية عليها في العرضي باعتبار الوجود الذهني
لامطلقا حتى يلزم المحذور فلا ينافي اطلاق الجوهرية عليها باعتبار الوجود الخارجي فلا إشكال فافهم المقام
فانه من مزال الاقدام انتهى كلام العلامة ابن يونس وفي حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الملو على
السلم أيضا عند قول الشارح حصول الصورة مانصه أي صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق
أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول تنبيه على لزوم هذه الصفة له باعتبارها فيه وأما على
أنه انفعال فهو على ظاهره لأن المراد بحصول الصورة قبول النفس اياها والمراد بصورة الشيء ما يكون
آلة لامتيازها سواء كان نفس ماهية الشيء أو شبحا أي مثالا كذا قاله عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل
من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الادراك والاذعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على
أنه نسبة بين المدرك والمدرك ولا يرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل القسمة لذاته
ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والمعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنفي أن لا يعقل الامع تعقل
الغير كما في الابوة والبنوة والمعلوم الكسبية ليست كذلك ولأنه يلزم أن يكون العلم جوهر اعراضا ان كان
الشيء ذو الصورة جوهرًا وكيف اعراضا غيره ان كان عرضا غير كيف وموجودا معدوما ان كان معدوما
لقولهم ان العلم عين المعلوم ذاتا لأن المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم الذهني وهو الصورة لا الشيء
ذو الصورة اذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين المعلوم ذاتا إنما يختلفان اعتبارا فالصورة من
حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم انتهى كلام العلامة الصبان وفي شرح العلامة السعد على
التلخيص في علم المعاني والبيان كلام ذكره عند تعريف الفصاحة متعلق بتعريف الملكات والكيفيات
لأنه بأس بإيراده مع ما كتبه عليه العلامة الصبان في حاشيته على ذلك الكتاب لتمام الفائدة ويتضح المراد
ونص عبارة الشارح مع التلخيص والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا فخرج بالقيود
الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات
وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وبقولنا اقتضاء الخ ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة أو
اللاقسمة اه ونص ما كتب العلامة الصبان هكذا قوله ملكة **﴿اعلم﴾** أن الصفة الحاصلة للانسان في
أول أمرها تسمى حالا ان المتصف يقدر على ازالها حالا فثبتت وتقرر بحيث لا يمكن للتصف بها ازالها
تسمى ملكة اه قال العلامة الدسوقي في حاشيته على الكتاب المذكور وسميت ملكة أم الملك صاحبها
لما يصرفها في المدارك كيف شاء وأولها تملك من قامت به لكونها ممكنة منه وتسمى أيضا كيفية لأنها
تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة لانها في ابتداءها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة ه
وكتب العلامة الصبان أيضا على قول العلامة السعد كيفية راسخة في النفس أفاد بذلك أنها من الكيفيات
الفسائية وهي أحد أقسام الكيف الاربعه وعبارة اليومي في حواشي المختصر الكيفيات أنواع أربعة
الكيفية المحسوسة وهي امار اسخة كحلالة الهل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحجرة

الحجل ونسعى انفعالات وكيفية الكميات كالزوجة والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات
النفسانية أى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجمادات والنباتات كالحياة والجهالات
والادراكات والذات والالام ونحوها وهى اماراسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما
غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعداداى انفعالا
وتهى لقبول أثر ما اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب
أيضا قوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله
راسخة برسوخ أمثالها أى تواليا فردا بعد فرد اه وخرج بقوله راسخة الحال كحجرة الحجل وصفرة
الوجل وبقوله فى التعريف الراسخة فى الجسم كاليياض اه وكتب بعض المحققين على هامش حاشية
العلامة الصبان المذكورة على قول اليوسى كالزوجة الى آخره أى الهيئة الحاصلة كإقالوه فى المثلية ان
المراد الهيئة الحاصلة من التثليث القائمة بالشكل الثلاث فالتثليث كم وتلك الهيئة كيف كإبين ذلك العلامة
الطار فى حاشيته على مقولات العلامة السجاعي وبه يظهر المراد هنا اه وفى حاشية العلامة الدسوقي على
شرح التلخيص الملكة عرفاصفة وجودية راسخة فى النفس والكيفية عرفاصفة وجودية ولم يذكرها
الشارح مع قربها للافهام لتشديد الالهام اه وكتب بعض المحققين على هامش حاشية العلامة الصبان
على قوله السابق وأجاب ع ق الخ هذا على تسليم أن العرض لا يبقى زمانين وهو قول ضعيف والحق بقاؤه
فالتعبير بالرسوخ ظاهر على هذا القول اه وكتب بعض المحققين على الهامش أيضا عند قوله وبقوله فى
النفس الراسخة فى الجسم كاليياض أى فلا يسمى ملكة فالكيفية اذا استقرت وثبتت فى النفس قيل لها
ملكة وان اختصت بالجسم عبر عنها بالكيفية بالعرض اه وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعد
والكيفية أظهر فى مقام الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا ولئلا يتوهم
عود الضمير لو أضر على النفس وان كان بعيدا اه وكتب العلامة الصبان أيضا على قوله لا يتوقف
تعلقه على تعقل الغير أى وان استازمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائر هافاتها لا تصور
بدون متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات
معلومة كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة بتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة
بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية
الركبة لتوقف صورها على تصور الأجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف صورها على القول
الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال فى دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل
الكيفية المركبة ويقال فى دفع الثانى المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت فى جميع الاحوال
فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى أن مقام التعريف يأتى ذلك وان صح فى نفسه اه
خسر وقوله الكيفية المركبة كمرآة الرمان المركبة من الحلوة والحامضة وقوله الكيفيات
النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولأنه
لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله عليه علم
الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد خسر وأن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على
المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لازمية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض
يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل فى تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب غير المشهور انتهى
كلام العلامة الصبان فى حاشيته على مختصر السعد وكتب بعض المحققين على العبارة السابقة فى كلامه النقول
عن العلامة خسر وعند قوله نعم يخرج عنه الكيفية المركبة الى آخره حاصله أن التعريف غير جامع لعدم

شموله الكيفية المركبة لأن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه وحاصل الجواب أن المراد بالغير ما كان منفكاً عن الشيء وأجزائه الشيء غير منفك عنه ولعدم شموله أيضاً للكيفية النظرية فإن تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح والحجة وذلك كعنى الإنسان وحدوث العالم **﴿ وأجيب ﴾** بأن المراد بالتوقف المنفى التوقف الذى لا يمكن الانفكاك عنه كالأبوة والبنوة والكيفيات النظرية تعقلها قد يحصل بدون نظر كالهام وكشف اه وكتب على قوله في عبارة العلامة خسرو وأيضاً يخرج النظرى أى عن المراد بالتوقف ويلزمه الدخول في التعريف اه وكتب بعض المحققين أيضاً على قول الغزى أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد إلى آخره مانصه هذا الكلام ظاهر في الإضافة فإن النسبة الثانية فيها يمكن أن يقال فيها أنها لازمة للأولى أو ذاتية وأما بالنسبة لغير الإضافة من بقية النسب فلا يصح كون النسبة الثانية لازمة للأولى أو ذاتية لها وذلك لأنه ليس فيه نسبتان بل نسبة أولى فقط وهي عين الفعل والانفعال إلى آخره والتوقف عليه فيها غير نسبة ولذلك خصت الإضافة بهذا الاسم لكون التوقف والتوقف عليه نسبة بخلاف غيرها ولذلك اقتصر العلامة عبد الحكيم على إيراد الإضافة فقط ولم يعمم كما فعل الغزى فتأمل وحرر اه وكتب العلامة الدسوقي في حاشيته على شرح التلخيص المذكور على قول الشارح عرض يتوقف إلى آخره العرض عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز أى الحصول في الحيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه وجوده في الموضع بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون محتصا بغيره اختصاص الناعت بالمنعوت ومعنى اختصاص الناعت إلى آخره أن يكون بحيث يصير الأول نعتا والثاني منعوتا اه وكتب العلامة الصبان في حاشية التلخيص أيضاً على قول العلامة السعد ولا يقتضى القسمة المراد بالافتضاء هنا الاستلزام أى لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الحجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالافتضاء القبول والازم خلو الشيء عن النقيضين ولا يجوز وكتب على قوله واللاقسمة كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لاقسمة وهو خلاف العربية وكتب على قوله في محله متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على أنه حذف من الأول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال العلامة ابن قاسم كأنه لأن سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى في رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصي عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج إلى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فإن قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى أن الجوهر الفرد الأبيض لا ينقسم وما ذاك الالفقدالكم التوقف على اعتبار جوهرين مثلاً إلى آخر ما قاله فراجع به ويندفع ما اعترض يس على كلام ابن قاسم فتدبر اه وبقية كلام العلامة السيد البليدى الذى أشار له العلامة الصبان نصها بعد ذلك وحاصله أن النقسم حقيقة في الكم موصوفه وهو الجسم الطبيعى من غير توقف على شيء وهو تابع له في ذلك بخلاف الكيف فإن انقسام محله موقوف على أن يكون ذا امتداد فالمعنى قبول الكم القسمة تبعاً للمحل ذاتى لا يحتاج إلى أمر آخر بخلاف غيره من الاعراض فإنه يحتاج في قبولها إلى أمر آخر هو الكم فافهم اه وحاصل اعتراض العلامة يس على العلامة ابن قاسم الذى أشار له العلامة الصبان في عبارته السابقة ونص عبارته هكذا قوله في محله كأنه لأن سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة اه سم وفيه أن الكم يقبل القسمة لذاته وقد أخرجه بقوله يقتضى القسمة لذاته وإن قوله في محله متعلق باللاقسمة فقط لا بها وبالقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه في الجامد أو على أنه حذف من الأول لدلالة الثانى انتهت

عبارة وكتب العلامة الصبان على عبارة السيد البليدي السابقة فقال قوله فتقيدهم القبول الى آخره مانصه أي في قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته وكتب على قول العلامة السعدي شرح التلخيص اقتضاء أوليا أي ذاتيا وهو قيد للدخال كما سيأتي وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعدي عند بيان ما خرج من تعريف الكيف خرج الاعراض النسبية مثل الاضافة ونحو ذلك مانصه قوله الاعراض النسبية من نسبة الجزئيات لكليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فلاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على تعقل المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وإن كانت كلها اضافات وكتب على قوله الاعراض النسبية الى آخره مبنى على أن الامور النسبية لها وجود في الخارج حتى أدخلها في العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة أنها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب أعراض وأورده تشجيذا للادهان ثم قال وقال ابن يعقوب وما ينبغي التنبيه هنا ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفى والا فالعلوم في العرض اختصاصه بالوجود والنسب والاضافة اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا إنما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم ثم لم يتصور ما ذكر اه وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعدي مثل الاضافة وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشيء متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم وكتب على قوله ونحو ذلك هو الاين والتي والوضع والملك فالأين هو حصول الشيء في المكان ككون زيد في مكان كذا والتي حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينقل بانتقاله ككون الانسان متعمما أو متقمصا اه يس اه وكتب على قول العلامة السعدي الكميات الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل وكتب على قول العلامة السعدي النقطة مانصه وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية اه سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاث أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جملة الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا لذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاثة تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد أما من يجعلهما من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الوجود والامور الاعتبارية غير موحدة أما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يأتي بتعريف يتناولهما لانهما من العرف حيث اه سم

وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات التي ذكروها أقساما للكيف فليحرروا في بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الأقسام الأربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب العلامة الصبان على قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانعه أي بل يجعلهما من الأعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انما لم نحصر الأعراض فيهما بل الاجناس العالية وهما ليسا بنفسين لما تحتها كذا في الغزى اه وكتب العلامة الصبان على قول العلامة السعدلي دخل فيه مثل العلم أي بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا على قوله مثل العلم الخ أي فان اقتضاء للقسم في محله الذي هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أي لذاته بل ثانويا أي باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا ثانويا لعدم القسم في محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسم في محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ماملخصه والانصاف أن العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من أبعاد العلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الأبعاد لا علم واحد يقتضي انقسام محله بالذات أو بتبعية العلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهناك علم واحد لكن لا يقتضي انقسام محله بالذات ولا بالتبع فالخامس أن كلامنا التفصيلي والاجمالي لا يقتضي انقسام محله بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبرة الأطول وقولهم اقتضاء أوليا على ما صرحوا به ثلاثا يخرج العلم بعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي القسم ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسم والاقسمة في محلهما بل في أنفسهما فمع قوله لا في محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسم والاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف العقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فتوقف باعتبارها على الغير اه كلام العلامة العصام في الأطول وبه انتهى كلام العلامة الصبان على التعريف الذي ذكره العلامة السعد ثم كتب على بقية الكلام وهو لا تعلق له في مانحن بصدده وكتب بعض المحققين على عبارة العصام الآتية فقال قوله لانه قد يعرض للكيف النسبة الخ لعله كما اذا قام العلم بالبنوة مثلا وقلنا العلم عين العلوم فانه حينئذ يتوقف الخ بالنظر للغير اه وفي حاشية العلامة الصفوى على الطول العلم باعتبار نفسه لا يقتضي قسمة ولا عدمها وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضي القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضي عدمها

وهذا آخر ما أردنا جمعه مما كتبوه على تحقيق ان العلم من أي المقولات والله الهادي الى

سواء السبيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها يوم الاثنين الحادى

عشر من شهر جمادى الاولى من العام الثامن والستين

بعد للماتين والالف من هجرة من له العز

والشرف عليه السلام والله أعلم

